

السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٢

Economic policies and their role in addressing the problem of inflation in Egypt during the period from 2003 to 2022

محمد أحمد عيد

دكتوراه – معهد التخطيط القومي بالقاهرة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٢، حيث ينتهج هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، والتاريخي. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن للسياسات الاقتصادية دورًا بارزًا في علاج مشكلة التضخم التي حدثت من فاعلية هذه السياسات في مصر خلال فترة الدراسة، ويتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية، بهدف خفض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب والعرض الكلي. ومن النتائج نستطيع القول إن التضخم في مصر والفجوة التضخمية ليس تضخمًا نقديًا فحسب، وإنما هو تضخم يعود لأسباب هيكلية وضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، وخارجيًا لتبعية الاقتصاد القومي الشديدة للاقتصاد العالمي مما عرضه لتقلبات الأسواق، وبالتالي نكون أيضًا أمام مشكلة التضخم المستورد، فضلًا عن وجود الركود التضخمي وهو ما يستلزم استخدام سياسات جانب العرض جانبًا لسياسات جانب الطلب.

وتوصي الدراسة إلى ضرورة اتباع سياسة اقتصادية متكاملة تتضمن التنسيق فيما بين السياسات المالية والنقدية لضبط التضخم واستهدافه مع الأخذ في الاعتبار الأثر المتوقع على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية سواء النقدية، والمالية، والتجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال التنسيق بين السياسات على اعتبار أن كلاً منهما يكمل الآخر وليس بشكل مستقل، كما ينبغي أن تتبنى الخطة الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة أهداف واضحة ومحددة، وتكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات النقدية والمالية والتجارية ومن المهم فهم صحيح للآثار المنتهجة وتقديرها قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توفيقها، لغرض الوصول لتحقيق أهداف متعددة.

الكلمات الدالة: السياسات الاقتصادية ، التضخم، الفجوة التضخمية، مصر

Abstract

This study aims to study economic policies and their role in addressing the problem of inflation in the Egyptian economy during the period from 2003-2022, as this research follows the descriptive and historical analytical approach. The study reached some results, the most important of which is that economic policies have a prominent role in treating

the problem of inflation, which limited the effectiveness of these policies in Egypt during the study period. The most important treatment for the problem of inflation is to follow a combination of monetary and financial policies, with the aim of reducing the amount of liquidity in economic activity and influencing... The size of demand and aggregate supply. From the results, we can say that inflation in Egypt and the inflationary gap is not only monetary inflation, but rather it is inflation due to structural reasons, the weakness of the productive system, the inability of the economy to produce goods and services, and externally to the strong dependency of the national economy on the global economy, which has exposed it to market fluctuations, and thus we are also facing a problem. Imported inflation, as well as the presence of stagflation, necessitates the use of supply-side policies aside from demand-side policies.

The study recommends the need to follow an integrated economic policy that includes coordination between financial and monetary policies to control and target inflation, taking into account the expected impact on other economic variables. The necessity of coordination between macroeconomic policies, whether monetary, financial, or commercial, to achieve the general economic objectives of the state through coordination between policies, considering that each of them complements the other and not independently. The general economic strategic plan of the state should adopt clear and specific objectives, and be in the hands of officials. Economists include a package of monetary, financial, and trade policies, and it is important to properly understand and estimate the effects adopted before choosing or reconciling another alternative policy, for the purpose of achieving multiple goals.

Keywords: economic policies, inflation, inflationary gap, Egypt

مقدمة

تعد السياسة الاقتصادية بمثابة القلب-بالنسبة للاقتصاد حيث يمثل القلب أو (السياسة الاقتصادية) داخل جسم الإنسان، وتمثل محوراً استراتيجياً لتوزيع الدم والذي ينظم إدارة الدورة الدموية داخل الجسم من خلاله، ومن ثم يستمر ضخ الدم من القلب وإليه إلى باقي شرايين الجسم لتستمر الحياة، ومن ثم يعطي الطاقة اللازمة للإنسان. وتختلف السياسة الاقتصادية من دولة إلى أخرى من حيث كفاءة إدارة السياسة الاقتصادية بها، مما يعود أيضاً إلى مدى الاختلاف في البيئة الاقتصادية لكل دولة، فتوجد نماذج عديدة من الدول النامية أصبحت ناهضة، وذلك بفعل قدراتها على إدارة السياسات الاقتصادية في إطار كامل من الشفافية والاعتماد على العلم والبحث العلمي، والتخطيط الاستراتيجي للسياسات الاقتصادية والخطط البديلة لتتبع مصادر التمويل لمواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي. وتعد السياسة الاقتصادية أحد أهم الأركان التي تشكل التوجه العام للدولة للتحكم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المهمة بهدف تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، حيث تلجأ الدولة إلى الاعتماد على السياسات المالية والنقدية لتنفيذ توجهاتها الاقتصادية نظراً لما تؤديه هذه السياسات من فعالية في التحكم

بالمغيرات الاقتصادية المؤثرة في حالات الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي داخل الدولة، ويعد الإنفاق العام والإيرادات الضريبية أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً مشكلة البطالة والتضخم، فتلجأ الدولة أحياناً إلى اتباع السياسة المالية التوسعية لمعالجة الركود الاقتصادي، أو تلجأ إلى اتباع السياسة المالية الانكماشية لمعالجة التضخم.

إلا أن تنفيذ هذه السياسات مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تأخذ بعين الاعتبار عند إقرارها لسياساتها المالية وخصوصاً لخفض معدلات التضخم السائدة في الدولة، فتلجأ بشكل متوازٍ مع تطبيق سياساتها المالية إلى استخدام أدوات السياسة النقدية؛ وذلك من أجل التحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد بشكل عام، ولعل من أهم أدوات السياسة النقدية؛ عرض النقود وأسعار الفائدة، وسعر الخصم، حيث يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً وضرورياً في التحكم في تلك السياسة باعتباره السلطة النقدية العليا في الدولة، حيث يقوم في الحالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية التي تتطلب التحكم في المعروض النقدي في الأسواق أو داخل الدولة وتخفيضه، وذلك من خلال رفع معدل الفائدة على الإقراض بهدف تخفيض حجم السيولة المتداولة من المعروض النقدي داخل المجتمع للحد من الارتفاع العام في الأسعار الذي يعبر عنه مؤشر التضخم والذي يساهم بشكل أساسي وسلبى على معدلات الرفاهية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة السائد في الدولة، ومن جانب آخر قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدل الفائدة بهدف زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة حجم الإقراض؛ وذلك لزيادة حجم الاستثمار والتوسع في الاستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض حجم البطالة داخل الدولة، ومن هنا فإن التوجه لتنفيذ السياسة الاقتصادية ينبغي أن تُبنى على قاعدة التوازن في تطبيق هذه السياسات بحيث يتم إيجاد حالة من التكامل والتناسق في نتائج التطبيق الفعلي على الاقتصاد داخل الدولة. وعلى المستوى العالمي، مرت الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى مؤخراً بالعديد من التغيرات الهيكلية التي تبدو أنها مهمة بالنسبة لتيسير السياسة الاقتصادية وبشكل خاص السياسة النقدية. وعلى صعيد الاقتصاد المصري، فإنه بالرغم من انتهاج السلطات النقدية المصرية منهج استهداف التضخم، إلا أنه منذ قيام السلطات النقدية المصرية في أواخر عام ٢٠١٦ بتحرير قيمة الجنية المصري مقابل الدولار خلقت - موجات تضخمية كبيرة - مدفوعة بارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنية المصري، مما دفع السلطات النقدية بزيادة مستويات الفائدة لاحتواء هذه الموجات التضخمية، ولكن لم تأت تلك الارتفاعات بالنتائج المرجوة منها، وعند ملاحظة الانخفاضات التي حدثت في سعر الفائدة بعد ذلك نجد معدل التضخم لم يتأثر تقريباً بتلك الانخفاضات.

أولاً: أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات النوعية إلى تناولت دراسة الفجوة والضغط التضخمية في مصر، والتي ينتج عنها مجموعة من الاختلالات الهيكلية، وتحاول هذه الدراسة تحليل الفجوة التضخمية وأثر السياسة الاقتصادية المطبقة في مصر على معدل التضخم؛ وذلك لمجموعة من الاعتبارات التي تشمل على:

- تعد الدراسة من الدراسات التي تبحث أثر اتجاه السياسة الاقتصادية على معدلات التضخم في مصر.
- وقد ركزت هذه الدراسة على بعض الجوانب المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المالية والنقدية من خلال أدواتها المالية وهما؛ الإنفاق العام، والإيرادات الضريبية، وكذلك أدواتها النقدية ومنها؛ سعر الصرف، وعرض النقود، وأسعار الفائدة في مصر.
- تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تشكل خطوة لتقديم تشخيص للوضع التضخمي وتحليله، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة معدل التضخم في مصر والحد منه.

تتلخص أهمية الدراسة في الآتي:

يعاني الاقتصاد المصري من أزمة اقتصادية شديدة مثل بقية دول العالم وهذا بالتركيز على التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وتغيرات في أسعار الصرف، وأيضًا لما لهذه المتغيرات من أهمية في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول عن طريق اتباع السياسات الاقتصادية لمعالجة تلك الاختلالات، والتعرف على مدى قدرة السياسة الاقتصادية، وبصفة خاصة السياستين النقدية والمالية التي نفذتها الحكومة في مكافحة تلك الاختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، والتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة التضخم، حيث تعددت الدراسات الاقتصادية في هذا الشأن، ولكنها لم تتوصل إلى حلول جذرية للحد من آثاره السلبية. وتكمن أهمية الدراسة في تزايد الضغوط التضخمية على المستوى المحلي التي يعاني منها الاقتصاد المصري، والتي تفاقت بصورة متزايدة في الفترة الأخيرة منذ عام ٢٠١٦-٢٠١٧، الأمر الذي يهدد خطط التنمية وتفاقم حالات عدم الاستقرار بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، مما يتطلب ضرورة التعرف على الفجوة التضخمية وأسبابها وطرق المعالجة وأدواتها والحد منها. وكذلك التعرف على أثر ودور السياسات الاقتصادية المالية والنقدية وأدواتها على التضخم خلال فترة الدراسة.

ثانيًا: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تحديد اتجاه الفجوة التضخمية العلاقة بين كل من السياسات الاقتصادية ومعدل التضخم في مصر، لاستنتاج مدى تأثير تلك السياسات على التضخم في مصر، كما تندرج في إطار هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى، والتي تتمثل في:

- ١- التعرف على معايير قياس الفجوة التضخمية في مصر.
- ٢- التعرف على أدوات السياسة النقدية ودورها في معالجة المشكلة التضخمية في مصر.
- ٣- التعرف على أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة المشكلة التضخمية في مصر.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- هل يوجد أثر للسياسات الاقتصادية المتبعة على معدل التضخم والفجوة التضخمية في مصر؟
حيث يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي على النحو الآتي:
- ما أنواع السياسات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية؟
 - ما تعريفات السياسات الاقتصادية؟
 - هل يوجد دور للسياسة المالية في حد مشكلة التضخم في مصر؟
 - ما دور السياسة النقدية في الحد من مشكلة التضخم في مصر؟

رابعاً: الإطار المكاني والزمني للدراسة

- أ- بالنسبة للإطار المكاني للدراسة: جمهورية مصر العربية
- ب- بالنسبة للإطار الزمني للدراسة:

كان وما زال التضخم من أبرز مظاهر عدم التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد المصري، وتعرضه للضغوط التضخمية منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين ومروراً بالعديد من التغيرات والأزمات الاقتصادية والسياسية. وقد أوجب ذلك صدور قانون البنك المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، والذي نص على أن الهدف الأساسي والرئيس للسياسة النقدية هو محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار. وفي ضوء ما يمر به العالم من تغيرات اقتصادية وتطورات تكنولوجية واقتصادية متسارعة ألفت تلك التغيرات الاقتصادية العالمية بظلالها على السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية التي تنتهجها الدولة، مما أوجب حدوث تغيرات في الجوانب القانونية لمواكبة تلك التغيرات، لذلك تم إصدار القانون رقم ١٩٤ بتاريخ ٢٤ لسنة ٢٠٢٠؛ ليواكب تلك التطورات الاقتصادية والتكنولوجية على المستويين المحلي والعالمي.

خامساً: فرضية الدراسة

ويتمثل فرض الدراسة الرئيسي، في أنه يوجد مساهمة للسياسة الاقتصادية وأدواتها؛ المالية والنقدية على الفجوة التضخمية في مصر. وتتبع عدة فروض من الفرض الرئيسي، وهي على النحو الآتي:

الفرض الأول: ساهمت السياسة الاقتصادية النقدية والمالية التي نفذتها الحكومة في التخفيف من الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

الفرض الثاني: لم تساهم السياسة الاقتصادية التي نفذتها الحكومة في التخفيف من الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

سادسًا: منهج الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، حيث يتجسد المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري للدراسة، في حين يستخدم المنهج التحليلي لشرح البيانات والإحصاءات، وكذلك تحليل بعض الأشكال البيانية المعبرة عن اتجاه الظاهرة محل الدراسة، أما المنهج التاريخي سيعرض العوامل التي ساهمت في زيادة حدة الفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. وقد تم استخدام بعض معايير القياس للفجوة التضخمية، وكذلك أدوات السياسة الاقتصادية في الحد من مشكلة التضخم في مصر.

سابعًا: مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول السياسات الاقتصادية التي تساهم بالحد من ظاهرة التضخم، وذلك في ظل التغيرات والأحداث العالمية والمحلية التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة الضغوط التضخمية التي تعرض لها الاقتصاد المصري وتساعد الأسعار بشكل مستمر، وما ترتب عليه من ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة مطردة في المستوى العام للأسعار بشكل غير مسبوق، وارتفاع التكاليف الإنتاجية، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، حيث أدى إلى اتساع الفجوة التضخمية، مما أدى إلى زيادة تقادم عجز ميزان المدفوعات المصري، مما يقلل من فرص النمو؛ ومن ثم زيادة معدلات البطالة.

المحور الأول: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة باللغة الانجليزية:

وقد تناولت دراسة Martin Ruzima, ٢٠١٥ محددات الاقتصاد الكلي الرئيسية للتضخم في رواندا، وتتناول كيفية تأثير الإنفاق الحكومي، والواردات السلعية والخدمات، والنمو السكاني، والإنتاج الزراعي، والاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم. كما يتضح من الدراسة أن الإنتاج الزراعي، وواردات السلع والخدمات هما؛ المحركان الرئيسيان للتضخم في رواندا. ويتضح من نتائج الدراسة القياسية أن الإنتاج الزراعي، وواردات السلع والخدمات هما؛ محركان قويان للتضخم في رواندا. في حين أن معدل النمو السكاني له تأثير سلبي كبير على التضخم؛ لذلك أثبتت النتائج أيضًا أن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم ضعيفة ولكنها إيجابية؛ وكما أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبًا على التضخم. علاوة على ذلك، فإن التضخم يزداد بشكل أساسي من جانب العرض أي من خلال (ارتفاع تكلفة إنتاج المدخلات)، والعوامل الخارجية (استيراد السلع والخدمات). كما أظهرت النتائج أن التضخم في رواندا ليس ظاهرة نقدية، ويمكن السيطرة على التضخم بكفاءة من خلال السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي، وتحسين حجم الواردات وتخفيضه وتقليل تكلفة الإنتاج الزراعي.

وأثبتت دراسة Musoni Rutayisire, 2015، أثر سياسات الاقتصاد الكلي على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض، وتستهدف السلطات النقدية في رواندا الوصول لمستوى تضخم ليبلغ

نحو ٥٪. كما تفترض هذه الدراسة وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي ومحاولات لتحديد وجود آثار بين هذه المتغيرات في رواندا. وأظهرت نتائج الدراسة القياسية، أنه عند مستويات منخفضة للتضخم، لا يحقق التضخم نتائج سلبية بالنمو الاقتصادي، بينما عند مستويات أعلى للتضخم يتراجع النمو الاقتصادي. كما كشفت نتائج الدراسة عن معدل التضخم المقدر بما يتوافق مع النمو الاقتصادي في رواندا، فإن ذلك يساعد صانعي القرار الاقتصادي في وضع استراتيجية لسياسة الاقتصاد الكلي أكثر ملاءمة. وأثبتت دراسة (surjaninglish, others) (2012)، تأثير السياسة المالية على الإنتاج والتضخم في إندونيسيا خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٩)، إلى جانب إلقاء نظرة على السياسة المالية التقديرية وكيف تؤثر على تقلبات الإنتاج والتضخم. تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). وأظهرت النتائج القياسية أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والضرائب فيما يتعلق بالإنتاج على المدى الطويل. على عكس الإنفاق الحكومي، على المدى الطويل. أما على المدى القصير فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الإنتاج، في حين أن الزيادة الضريبية لها تأثير سلبي. هناك تأثير أكبر للإنفاق الحكومي على الإنتاج على المدى القصير مقارنة بالسياسات الضريبية. لذلك، يعد الإنفاق الحكومي أكثر فاعلية في تحفيز النمو الاقتصادي خاصة في أوقات الركود مقارنة بالسياسات الضريبية. بينما تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض التضخم، تؤدي الزيادات الضريبية إلى ارتفاع التضخم. تشير هذه الدراسة أيضًا إلى عدم وجود سياسة مالية تقديرية من قبل حكومة إندونيسيا. قد تناولت دراسة **Nadeen Omar and Dina Yousri, 2023** آثار صدمات السياسة النقدية على النمو والتضخم في مصر: عدم التماثل والتأثير طويل الأجل في مصر وهو اقتصاد ناشئ يمر بسلسلة من الإصلاحات النقدية منذ التسعينيات. وتناولت الدراسات السابقة آثار السياسة النقدية مع افتراض وجود تأثير متماثل على مجموعات الاقتصاد الكلي. وقد استخدمت هذه الدراسة سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية كما طبقت الدراسة كلاً من نموذج التباطؤ الموزع الخطي وغير الخطي (ARDL). بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدراسة اختبار **F-bounds** للاندماج المشترك وتستمد المضاعف الديناميكي لتصور التأثيرات غير المتماثلة، على الرغم من التأثير الكبير على المدى الطويل على كلا متغيري الاقتصاد الكلي، إلا أن هناك أدلة على وجود تأثيرات غير متكافئة على التضخم. بينما تناولت دراسة **Mohammed Ibrahim Abdu, 2022**، إشكالية التضخم العالي في مصر على مدى عقود في الآونة الأخيرة، وكان كل من المتغيرين يتجهان نحو الانخفاض بسبب جائحة (كوفيد-١٩) وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠١٦، وتعيد هذه الدراسة التحقيق في العلاقة بين العجز المالي والتضخم خلال الفترة من 1981 حتى ٢٠٢٠ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) واختبار جرانجر للسببية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن العجز المالي له تأثير كبير على التضخم على المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع العجز المالي إلى زيادة معدل التضخم، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجز المالي والتضخم على المدى القصير. من ناحية أخرى، يبدو أن سعر الفائدة يؤثر على معدل التضخم على المدى القصير، وكما تشير النتائج أيضًا إلى أن مشكلة التضخم في مصر تبدو ظاهرة مالية وليست نقدية، ويمثل

كسر الحلقة المفرغة للعجز المالي في التعامل مع التضخم والعجز ونمو المعروض النقدي وسعر الفائدة عاملاً حاسماً في مصر. كما تناولت دراسة **Djamel Dekkiche, 2022** تقييم العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم (INF) في مصر من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩. ويشتمل النموذج على أربعة متغيرات مستقلة: العرض النقدي (MS)، والواردات (IMP)، والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك Johansen-Juselius واستخدام الباحثين نموذج انحدار Vector Error Correction VECM لتحديد وجود روابط طويلة الأجل وقصيرة المدى بين المتغيرات. كما أظهرت النتائج وجود روابط تكامل مشتركة بين المتغيرات بغض النظر عن تأثيرات الناتج المحلي الإجمالي، وكان للمتغيرات المستقلة تأثير إيجابي على معدل التضخم. بناءً على النتائج، فإن المعروض النقدي هو المؤشر الأساسي طويل الأجل لمعدل التضخم في مصر. وخلاصة القول أنه تم التأكيد على وجود تأثير كبير لمعدل التضخم الاقتصادي على الاقتصاد المصري. وقد تبين من نتائج الدراسة أيضاً وجود علاقة ذات اتجاهين بين عرض النقود ومعدل التضخم في مصر. وتوصي الدراسة بمزيد من التركيز على معدل التضخم في مصر بخلاف عرض النقود، وتخفيض سعر الصرف الموازي مما أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية، وتخفيض حجم الواردات لخفض معدل التضخم المستورد وتشجيع الإنتاج المحلي، وإنشاء البنوك الإسلامية لما لها من دور في تمويل الاقتصاد وتسريعه. بينما توصلت دراسة **Yakubu Musa, 2013** إلى تأثير فعالية السياسات النقدية والمالية على نمو الأسعار والناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. وعلاقة الارتباط الديناميكية للمتغيرات من خلال تحليل التأثير بالمتغيرات والتباين. وتشير النتائج إلى أن متغيرات السياسة النقدية وعرض النقود والإيرادات الحكومية لها تأثير إيجابي كبير على الأسعار والنمو الاقتصادي في نيجيريا في المدى الطويل. على الرغم من أن متغيرات السياسة النقدية والمالية لها تأثير مهيمن على النشاط الاقتصادي، وكما تشير إلى أن كلاً من السياسة النقدية والمالية لها تأثير أكبر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في نيجيريا. كما توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها أن الإيرادات الحكومية لها تأثير إيجابي ومهم على نمو الاقتصاد وفي الوقت نفسه تولد زيادة في الأسعار؛ وذلك لأن قرار الإنفاق لحكومة نيجيريا يتم تحديده بشكل كبير من خلال إجمالي الإيرادات الحكومية. على الرغم من أن السياسة النقدية والمالية لها تأثير مهيمن على النشاط الاقتصادي. ومن ثم، فإننا نوصي باستمرار التنسيق بين سياسة التثبيت (السياسات المالية والنقدية). كما أكدت دراسة **Amrendra Pandey, 2018** تأثير مبادرات السياسة المالية على التضخم القائم على مؤشر أسعار الجملة في الهند. تم أخذ إجمالي إنفاق الحكومة المركزية كبديل لمبادرات السياسة المالية. وقد تم استخدام نماذج اختبار مرتبط بـ VECM وARDL لتقدير علاقة المدى الطويل. وكما تبين من النتائج أن هناك علاقة طويلة الأمد بين إجمالي إنفاق الحكومة المركزية والتضخم في الهند، حيث إنه إذا تم زيادة الإنفاق المالي بنسبة ١٠٠٪، فإن تأثيره التراكمي على أسعار الجملة خلال السنوات الخمس بنسبة نحو ١٤٪. وتناولت دراسة **Agnes Lindh, 2022** مدى إمكانية السياسة المالية التوسعية من حيث ما إذا كانت الإجراءات الداعمة في أثناء جائحة كورونا قد أثرت على التضخم في السويد، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي. كما أكدت العديد من

الدراسات حول تأثير السياسات المالية عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة أن الإجراءات التوسعية تزيد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على التضخم. ومن نتائج الدراسة هو أن معظم المتغيرات كان لها التأثير المتوقع على التضخم، والأدبيات تدعم ذلك. يوجد تأثير إحصائي على معدل التضخم السنوي، ولكن في الاتجاه العكسي وغير متوقع. وقد تكون هناك أسباب أخرى لذلك، إما كيفية اتخاذ احتياطات توسعية أو أن السياسة المالية موجهة نحو الأزمات. كما تناولت (Hjelm and Stockhammar, ٢٠١٦) مدى التأثير قصير المدى للسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه باستخدام المتغيرات المالية مثل الاستهلاك والاستثمارات والتحويلات إلى الأسر والضرائب المباشرة على الأسر والضرائب غير المباشرة على الاستهلاك. كما تناولت الدراسة التركيز على كل من أنظمة أسعار الصرف الثابتة والمرنة. وكما أبرزت الدراسة بعض النتائج منها: أن هناك فرقاً كبيراً بين أسعار الصرف المختلفة، كما أن الأزمات التي تتعرض لها التحويلات، ولا سيما الاستثمار الحكومي، ترتبط بتغيير كبير في التوظيف، كما يعد التغيير في التوظيف إيجابياً وكبيراً نسبياً لأزمات الاستهلاك الحكومي. بينما تناولت دراسة (Tito Belchior, 2021) قواعد السياسة المالية والنقدية في البرازيل: بالاعتماد على فرضية أن قواعد السياسة النقدية والمالية في البرازيل ربما خضعت لأنظمة مختلفة، وتم استخدام نموذج لبير لتحديد نظام السياسة النقدية والمالية من حيث طابعها النشط والسلبى. وتم استخدام نموذج تبديل ماركوف لتقدير قواعد السياسة، مع قاعدة بيانات شهرية من نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ديسمبر ٢٠١٥، حيث يتم تحديد الأنظمة داخلياً. وتشير النتائج إلى أن سيطرة السياسة المالية خلال الفترة عام ٢٠١٠ وبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، في حين تميزت قدرة السياسة النقدية عام ٢٠٠٣ والفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وكما سعى النموذج إلى توضيح سبب استمرار معدل التضخم في الارتفاع خلال عام ٢٠١٥ على الرغم من اتخاذ البنك المركزي البرازيلي بعض الإجراءات باستخدام السياسة النقدية في ذلك العام.

الدراسات السابقة باللغة العربية:

كما هدفت دراسة (حجازي الجزار، وآخرون، ٢٠١٩) التعرف على سياسات مكافحة التضخم وعلاج آثاره السلبية من خلال التركيز على السياستين النقدية والمالية كدراسة تطبيقية على الحالة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٨، والتعرف أيضاً على العوامل التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية، وبصفة خاصة السياستين النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في مكافحة تلك الاختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تثبت أن السلطات الحكومية نفذت برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية على مراحل زمنية متتابعة، كما أوضحت الدراسة ضعف السياسات النقدية والمالية في علاج الاختلالات الهيكلية في هيكل الاقتصاد الوطني الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن ثم سعت هذه الدراسة الى عرض تصور مقترح لرؤية مستقبلية للسياستين النقدية والمالية لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري. كما أشارت دراسة (صلاح محمد، وآخرون، المجلة

الدولية للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٢) إلى دور أدوات السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وثبات المستوى العام للأسعار، والرفاه الاقتصادي. وانتهجت الدراسة المنهج القياسي التحليلي بغرض تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليل السلاسل الزمنية باختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، ثم تقدير النموذج عن طريق الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وقد توصلت الدراسة لبعض نتائج القياس، وهي عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (التضخم، الإنفاق الحكومي، والضرائب) عند مستواها، واستقرارها بعد أخذ الفروق الأولى. وقد أوصت الدراسة بأنه ينبغي تقييم سياسة التحرير الاقتصادي ومراقبتها وتفعيل السياسات المالية والنقدية لتخفيف حدة التضخم، ويجب وضع سياسات اقتصادية تعمل على تقوية القاعدة الإنتاجية، بغرض تشجيع إنتاج و توفير فائض من السلع الرئيسية للمصادر وإحلال محل الواردات، مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية. وقد تناولت دراسة (نسيم حسن أبو جامع، ٢٠٢٠) أثر السياسة الاقتصادية على معدل التضخم في بريطانيا خلال الفترة من (١٩٧٣-٢٠١٧)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لتحديد تأثير السياسة المالية والنقدية المطبقة في بريطانيا على معدلات التضخم الاقتصادي، وب تطبيق طريقة الانحدار المتعدد للتعرف على الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على التضخم الاقتصادي، وقد تم استخدام بعض المتغيرات السياسية الاقتصادية منها؛ الإنفاق الوطني، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وحجم المعروض النقدي الواسع، والإيرادات الضريبية، وميزان المدفوعات، ومعدل التضخم. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة وسعر صرف الجنية الاسترليني، والإيرادات الضريبية والتضخم الاقتصادي على معدلات التضخم في بريطانيا. وكما أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تحفيز الإنتاجية داخل الاقتصاد البريطاني وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية بالتوازي مع سياسة نقدية توسعية، وضرورة العمل على تعظيم الإيرادات الضريبية خاصة بعد قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي. كما بينت دراسة موسى بوشنب، وآخرون، ٢٠٢٢، واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر، وإبراز دورها في محاربة التضخم في الجزائر خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تبقى قائمة على الرغم من تحديد العلاقات المختلفة بين السلطات المالية والنقدية وكيفية التنسيق بينهما، وقد ساهمت بشكل فعال في ضبط معدل التضخم عند المستوى المستهدف من قبل السياسة النقدية، وقد تمكنت السياسة النقدية المطبقة من ضبط معدلات التضخم عند مستوى أقل من المعدل المستهدف من قبل السياسة النقدية والمقدر بـ ٤٪ حيث بلغ نحو ٣.٩٪ كمتوسط عام. ومن توصيات الدراسة، أنه لا بد من إعادة النظر في توجهات السياسة المالية من خلال الاعتماد على سياسة التمويل بالفائض بدلاً من سياسة التمويل بالعجز، وذلك من أجل السيطرة الحكومية على أداء البنك المركزي الجزائري، كما لا بد من إعادة النظر في استقلالية البنك المركزي الجزائري. بينما أشارت دراسة (خالد علي العجيلي، ٢٠١٨) إلى دور السياسات الاقتصادية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨، ومدى فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار في مستويات

الأسعار والمستوى المعيشي للفرد. كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في القياس، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها؛ أن للسياسات الاقتصادية دورًا بارزًا في علاج مشكلة التضخم على الرغم من وجود العديد من العوامل التي حدثت من فاعلية هذه السياسات، ومن بين هذه العوامل؛ الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الأمني، والفساد السياسي، والاقتصادي في السلطات المتعاقبة، وأوصت الدراسة إلى أن تطبيق السياسات الاقتصادية لن يكون فعالاً في ظل الانقسام السياسي والاقتصادي، ودون توفر الحد الأدنى من الاستقرار الأمني. توصلت دراسة (إلهام إبراهيم هيبه، ٢٠١٩)، إلى تأثير كل من الإنفاق الحكومي، والنتائج المحلي الإجمالي، والمعروض النقدي بمعناه الواسع، والانفتاح التجاري في الأمدين طويل وقصير الأجل على المتغير التابع وهو معدل التضخم في مصر، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن هناك تأثيرًا سلبيًا لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي على معدل التضخم، وتأثيرًا إيجابيًا لكل من المعروض النقدي بمعناه الواسع والانفتاح التجاري على معدل التضخم في الأجل الطويل والقصير. وأوضحت النتائج أيضًا أن التضخم في مصر ناتج عن جانب العرض، ومن ثم فإنه يجب العمل على توجيه الإنفاق الاستثماري العام للقطاعات الإنتاجية المختلفة وترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة لتغطية السوق المحلي، وضبط التوسع النقدي بما يتلاءم مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية إنتاجية عوامل الإنتاج بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والتكنولوجيا. كما تناولت دراسة (رشا حسن محمد وآخرون، ٢٠٢٠) مدى ارتفاع معدل التضخم في مصر، حيث أصبح يعد أحد أهم المشكلات التي تعوق الإدارة الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها لما لهذه المشكلة من العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة. لهذا جاء دور السياسة النقدية وأدواتها وبالتحديد سعر الفائدة في علاج هذه المشكلة في محاولة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وقام البحث على فرضية مفادها "هناك تأثير إيجابي لاستخدام سعر الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية في استهداف معدل التضخم في الاقتصاد المصري. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور سعر الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية في استهداف معدل التضخم في الاقتصاد المصري، في محاولة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، تم التوصل إلى بعض النتائج القياسية منها؛ هناك تأثير إيجابي لاستخدام سعر الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية في استهداف معدل التضخم في الاقتصاد المصري. وتركز دراسة (أسماء أحمد، ٢٠٢٢)، على دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية في مصر خلال الثلاثين عامًا من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٢١، مع التركيز على دور جمعية رجال الأعمال المصريين والنقابات العمالية، حيث كان لهما دور ملموس في عملية صنع السياسة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى اختلاف دور جماعات المصالح من فترة لأخرى بحسب طبيعة هذه الجماعات، وكذلك تأثرها بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. أما الفترة في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ حتى ٢٠٢١ اتسم فيها عمل النقابات العمالية بالاستقرار النسبي، وقلة الاحتجاجات العمالية. وبالنسبة إلى دور جمعيات رجال الأعمال، فقد حدث تغير

في دور هذه الجماعات، فأصبح هذا الدور لا يغلب عليه المصالح الشخصية؛ فلم يسمح النظام المصري الحالي إلا بدور متوازن لهذه الجماعات في صنع القرارات الاقتصادية بما يخدم مصلحة الوطن. تناولت دراسة (أبو عزوم عبد الرحيم وآخرون، ٢٠١٩) أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تطور حركة الأسعار المحلية، وما مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وجمعت الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي شهد ارتفاعاً مستمراً في مستويات الأسعار خلال الفترة المحددة. ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من العوامل والأحداث التي مرت بها ليبيا خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٩ حيث اتخذت السلطات الحكومية حزمة من الإجراءات والتدابير التقشفية والتي أدت إلى انخفاض نسبي في معدلات الإنفاق العام، ولكنها لم تنجح في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار المحلية، مما يشير إلى أن لعبت الاضطرابات السياسية والعمليات العسكرية دوراً في تفاقم الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفساد الإداري. كما هدفت دراسة (الشيماء حامد حجاج، ٢٠٢٢) إلى قياس أثر السياسات المالية على معدلات التضخم في مصر، والتعرف على ما إذا كانت هذه السياسات محفزة لزيادة معدلات التضخم، أم أنها مثبطة لها، وذلك من خلال تناول الأدبيات المتعلقة بالسياسات المالية وانعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم، والتعرف على آليات التقشف المالي، ومن ثم استخدم المنهج الاستقرائي للتعرف على العلاقة بين السياسات المالية ومعدلات التضخم ومعدلات النمو في مصر، وتم استعراض كل من التغيرات في السياسات المالية والمتغيرات الكلية للاقتصاد المصري، ومن ثم استخدام التحليل الإحصائي لقياس أثر هذه السياسات على معدلات التضخم في مصر وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٩، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات المالية التقشفية في مصر قد يكون لها تأثير إيجابي في خفض معدلات التضخم، إلا أن الأثر الصافي لإجمالي هذه السياسات سيؤدي إلى رفع معدلات التضخم، نتيجة لتوسع الدولة في الاقتراض، وارتفاع أثر معدلات خدمة الدين العام. وكما استهدفت دراسة (أحمد محي الدين محمد التلباني، ٢٠٢٢)، معرفة وقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود وبين نمو الاقتصاد المصري ومعدل التضخم خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٠، وتم تقدير نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، لاختبارات السكون، من خلال اختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك بين متغيرات النموذج وباستخدام نموذج ARDEL، وتقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير. وقد أوضحت النتائج أن اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات معدل التضخم، وسرعة دوران النقود قد جاءت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها. وباستثناء اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد جاء مستقرًا عند مستواه الأصلي، وأوضحت نتائج الدراسة أن العرض النقدي بمفهومه الواسع له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وذلك عند مستوى ١٪، حيث إن زيادة رصيد العرض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة ١٪، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩١٪. كما أن لسرعة دوران

النقود تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث إن زيادة سرعة دوران النقود بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٦٪.

المحور الثاني: تعريف السياسة الاقتصادية وأنواعها في النظرية الاقتصادية

إن السياسة النقدية بدون سياسة مالية متناسقة معها لا يمكن أن تحقق الهدف المرجو منها والعكس صحيح. فإن كان الهدف الاقتصادي الكلي هو تخفيف ضغط الطلب الإجمالي في اقتصاد ما على الناتج من السلع والخدمات، نتيجة وجود "فائض الطلب Excess Demand" أو بما يشكل "فجوة تضخمية Inflationary Gap"، فإن السياسة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي يجب أن تهدفًا معًا إما إلى العمل على زيادة الناتج والتأثير على جانب العرض أو السعي إلى تحجيم الطلب على مختلف السلع والخدمات. فإذا اختارت السياسة الاقتصادية أن يكون **تحجيم الطلب** هو الوسيلة التي سيتم بها القضاء على تلك **الفجوة التضخمية**، فإن السياسة النقدية يجب أن تعمل على تشجيع المدخرات والحد من نمو الائتمان (الاقتراض) لاحتواء تزايد حجم الإنفاق الاستثماري الخاص باستخدام أدواتها. فإن لجأت السياسة المالية إلى زيادة الاستثمارات العامة أو لزيادة الدعم المقدم لمحدودي الدخل أو غير ذلك من إجراءات تزيد من حجم الإنفاق العام، فإن ذلك يمثل تعارضًا لن يؤدي إلى حل المشكلة، بل سيؤثر على مصداقية السلطة النقدية. أما حال **السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة** يمكن أن ترمي إلى تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات نظريًا على الأقل، وإذا كانت الدول النامية تستهدف زيادة مستوى التوظيف مع تحقيق استقرار الأسعار الداعم للنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فإن السياسة النقدية بأساليبها وإجراءاتها غير المباشرة، والسياسة المالية بأساليبها وإجراءاتها المباشرة لا بد أن يعملًا في ذات الإطار وبالتوجه ذاته. فهنا لا بد أن يتم عمل السياستين المالية والنقدية في إطار موحد ومتناسق فيما بينهما لتحقيق الغرض أو الهدف الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية للدولة لتحقيقه (محمود أبو العيون، ٢٠٢٠).

وفيما يأتي سنتناول بعض تعريفات السياسة الاقتصادية، وتطور بعض أدوات السياسات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعريفات السياسة الاقتصادية في النظرية الاقتصادية

تقسم السياسة الاقتصادية إلى تطبيقات ونظرية، سنتناول السياسة الاقتصادية عملية التهيئة العملية للظروف الاقتصادية وتأثير مؤسسات الدولة على الاقتصاد بهدف تحسين تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع ككل. نظرية السياسة الاقتصادية هي علم السياسة الاقتصادية. ونقدم التعريفات التالية لنظرية السياسة الاقتصادية نظرية (ياروسلاف سالكا، روزانادوبشينسكا):

- **التعريف الأول للسياسة الاقتصادية:** "نظرية السياسة الاقتصادية يتم تطبيق مبادئ الآليات الاقتصادية وتأثير مؤسسات الدولة على هيكل وعمليات ونتائج الاقتصاد، اعتمادًا على أهداف محددة سياسيًا."

- **التعريف الثاني للسياسة الاقتصادية:** " نظرية السياسة الاقتصادية التدابير التي تتخذها مؤسسات الدولة من أجل تنظيم الاقتصاد والتأثير عليه بشكل مباشر وغير مباشر .
تتناول نظرية السياسة الاقتصادية القطاعية والهيكلية ما يأتي:
- تطبيق مبادئ اقتصاد السوق والاستثناءات في مختلف القطاعات.
- التأثير المباشر وغير المباشر على إدارة القطاع مع التركيز على التغيرات الهيكلية داخل القطاعات وفيما بينها.
- ويمكن أيضًا تعريف نظرية السياسة الاقتصادية بناءً على اقتصاديات الرفاهية كعنصر من عناصر نظرية الاقتصاد الجزئي التي تركز على مسألة كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة من أجل ضمان هذا المستوى من السلع الذي يعده المجتمع أفضل ما يمكن. وعلى عكس التعريفات الكلاسيكية للسياسة الاقتصادية القائمة على التحقق من التفضيلات السياسية للمعايير الفردية، فإنها تستخدم معيار باريتو الأمثل والأكثر موضوعية والمعايير المستمدة منه. لقد تم تطوير معايير ضمن اقتصادات الرفاهية لتمكين تقييم بدائل التنمية داخل المجتمع أو من حيث تدابير السياسة العامة. وتعتمد السياسة الاقتصادية على ندرة السلع والموارد الطبيعية باعتبارها المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وتقوم نظرية السياسة الاقتصادية على معيار الكفاءة الاقتصادية والعدالة والتقدم والاستقرار الاقتصادي (Jaroslav Šálka Zuzana, Dobšinská Andrea Sujová, 2015)

ثانيًا: تطور السياسات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية

وفيما يأتي سنستعرض مدى تطور السياسات الاقتصادية في ضوء النظرية الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

أ- السياسة النقدية في النظرية الاقتصادية:

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية سواء في الدول المتقدمة أو النامية قد تركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من أبرز أهدافها التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي (نزار كاظم الخيكاني، ٢٠١٥). وكما تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية لقدرتها على التأثير على النمو الاقتصادي بشكل مباشر وفي الأجل القصير، نجد أن جميع المدارس اتفقت على أنه يوجد علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، إلا أنها اختلفت في مدى أهميتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي. وسنتناول مدى تطور السياسة النقدية في النظرية الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

١- السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية

أعطى الكلاسيك أهمية كبيرة للسياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خاصة في مواجهة التضخم؛ حيث يري الكلاسيك أن التغير في المعروض النقدي هو المحدد الأساسي للتغير في الإنفاق الكلي؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار

الفائدة وإعادة توزيع الأرصدة النقدية. افترض الكلاسيك زيادة نمو كمية النقود بصورة مستمرة حتى الوصول إلى المعدل المستهدف، وأشار الكلاسيك إلى عدم أهمية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية التي لا ينتج عنها سوى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة، بحيث لا تؤثر على الدخل إلا من خلال ما تحدد من تأثير على الكمية النقدية. وقد أوضحت العديد من الدراسات السابقة لنظرية كمية النقود الكلاسيكية خلال القرن السادس عشر عن مجموعة آراء كانت امتداداً للفكر الكلاسيكي، إذ كانت آراء الفيزوقراط تركز على أهمية تأثير النقود على المستوى العام للأسعار فقط، فيما ذهب التجاريون إلى ما هو أعمق من ذلك وأوضحوا أن النقود متغير اقتصادي مهم يؤثر في المستوى العام للنشاط الاقتصادي ككل، وكانت أفكارهم في ذلك الأكثر أهمية وواقعية لما سبق من آراء في هذا الصدد.

وتناول رواد المدرسة الكلاسيكية على أن النقود ليست لها منفعة خاصة بها وإن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراؤها بواسطة النقود، لأن النقود لا تطلب لغرض الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة بل تطلب لشراء السلع والخدمات، مما يعني إهمال دور الزمن في التحليل الاقتصادي، ولذلك فإن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة، وإن مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائماً نحو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد الإنتاجية (نزار كاظم الخيكاني، وآخرون، ٢٠١٥).

٢- السياسة النقدية النظرية الكينزية **Monetary Policy in Keynesen Thought**

انتقد جون ماينارد كينز John Maynard Keynes النظرية الكلاسيكية منتقداً رايها القائل بأن التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل، إذ يعتقد بأن حدوثه يحصل عند مستويات أقل من الاستخدام الكامل أو عند مستوى العمالة الكاملة كحالة خاصة، وفي هذا الصدد انتقد افتراضها المتمثل بقانون ساي للأسواق لإهمالها مستوى الطلب الكلي من جهة، وعدم موافقتها ما تبنته بصدد مرونة الأسعار والأجور وقابليتها للارتفاع والانخفاض حتى يتم تحقيق التوازن التلقائي عند مستويات الاستخدام الكامل للعمالة. حيث يرى كينز في الطلب الكلي كمحدد لمستوى الإنتاج بشكل مباشر، وليس من الضروري أن يتطابق مع حجم الدخل الكلي وأن اختلافهما يسبب إما بطالة (فائض الطاقة الإنتاجية) أو التضخم (الارتفاع في المستوى العام للأسعار). عند كينز لا يتناسب التغيير في الطلب الفعال (الطلب الكلي المتوقع) مع التغيير في كمية النقود، فتغيرات عرض النقود تؤثر في الطلب الفعال من خلال معدل الفائدة، ومن ثم انتقال التأثير إلى الإنفاق الاستثماري والطلب الفعال، وأخيراً في المستوى العام للأسعار، مما يكشف أن العلاقة غير مباشرة وغير مناسبة. (نزار كاظم الخيكاني، وآخرون، مرجع سابق).

وذلك يرى أن النقود لا تطلب لغرض المعاملات فقط بل أيضاً تطلب للسيولة لغرض الاحتياطي، وبدافع المضاربة لغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية، وأن زيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود بدلاً من الاستثمار ينعكس في انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار. والعكس صحيح عندما تتخفف رغبة الأفراد. وفي هذا الصدد اعتبر كينز أن التغيرات قصيرة الأجل

في سعر الفائدة هي الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية. كما أضعف الكينزيون من دور السياسة النقدية وأهميتها في تحريك النشاط الاقتصادي في الدول النامية، ورأوا أن تأثيرها يقتصر على الإنفاق الكلي من خلال التأثير الضعيف لأسعار الفائدة؛ واستطاع كينز أن يُدخل فكرة جديدة تقول: "إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فإنها قد تطلب لذاتها، وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة)، وبناء على ذلك أن المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي، وأن كمية النقود لا تعد هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق (نزار كاظم الخيكاني، وآخرون،).

٣- السياسة النقدية في نظرية اقتصاديات جانب العرض

ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين بعد أن تبين لمعظم روادها، منهم: (آرثر لافر، كريج روبرتسون، ونورمان تيور) أن أسلوب السياسات الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق إجراءات السلطات النقدية، وعلى الرغم من اتفاق معظم علماء الاقتصاد على أهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير، فإن علماء هذه المدرسة أدركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المشددة، أو خفض الإنفاق حتى تم وصفها بالعلاج المر، إذ يرى اقتصاديو المدرسة في العرض من السلع والخدمات أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي لأن الطلب يمكن أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنه يجر الاقتصاد إلى الركود، وهنا على الحكومة التدخل من خلال الحوافز الضريبية والنقدية لدعم المنتجين في توفير السلع والخدمات وإيجادها لرفع معدل النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن اقتصاديي جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية (نزار كاظم الخيكاني، وآخرون، ٢٠١٥).

ب- السياسة المالية في النظرية الاقتصادية:

لقد أصبحت السياسة المالية بشكل عام وخلال التطور التاريخي في اقتصادات الدول المختلفة أمراً مهماً للتدخل في أهم أدوات الحكومات، والتي تستخدمها تلك الدول للتأثير في النشاط الاقتصادي، فقد عرفها الاقتصادي المعروف (Bach) على أنها أداة لاستخدام كل من الإنفاق العام والإيرادات بالإضافة إلى القروض بهدف التأثير على الطلب الكلي، وذلك حسب الظروف الاقتصادية (البيئة الاقتصادية) للدولة، فضلاً عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي (نزار كاظم الخيكاني، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٥). وتعد السياسة المالية إحدى سياسات أدوات تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، وتهدف إلى التأثير على جانب الطلب الكلي للاقتصاد على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر السياسة المالية أيضاً على جانب العرض على المدى الطويل، من خلال زيادة القدرة الاقتصادية (Ndari Surjaningsih, 2022).

١- السياسة المالية في النظرية الكلاسيكية:

رأى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه ليس هناك ضرورة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويجب ترك الأمر للقطاع الخاص؛ لأن أي دخل من الدولة في النشاط الاقتصادي سيحرم القطاع الخاص من رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد. ثم أدرك الفكر الكلاسيكي أنه هناك أهمية لتدخل الدولة في الدفاع، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة، إلا أن هذا التدخل يجب أن يكون حيادي بحيث لا يؤثر على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ولتحقيق ذلك كان يصبر رواد المدرسة النيوكلاسيكية على ضرورة تحقيق توازن الميزانية بشكل سنوي (نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦)

٢- السياسة المالية في النظرية الكينزية:

أصبحت السياسة المالية - سياسة الإيرادات العامة والإنفاق العام - إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في دول العالم الرأسمالي بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وأصبح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أقوى أدوات معالجة البطالة، والكساد، وتحقيق النمو، والاستقرار الاقتصادي. قام كينز بتوضيح عيوب النظام الرأسمالي القائم على آليات السوق الحرة، وذلك ليس بهدف القضاء عليه ولكن لحمايته، وأوضح أن هناك ميلاً في النظام الرأسمالي لعدم التوازن، وينبع ذلك من عدم تناسب قوى العرض والطلب الكلية، بالتالي اعتبر كينز أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر بأن يقوم بدور الموازن. كما أظهر كينز وأتباعه أنه ليس المهم احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة ولكن التوازن خلال الدورة الاقتصادية بأكملها والتي قد تصل إلى عشر سنوات. (نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧)

٣- السياسة المالية في نظرية اقتصاديات جانب العرض

أدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة المرتفعة والمسماة بالتضخم الركودي Stagflation، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض Supply side الأهمية ذاتها نحو تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتمادها على سياسات لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة التفسيرية للظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم مقترحات مناسبة للاستقرار، ولهذا عرفوا باقتصاديي جانب العرض.

كما اعتمدت وجهة نظر أنصارها في الحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص، وإن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة التوظيف والإنتاج ومن ثم تحقيق الإنتاجية، أي أن تخفيض معدلات الضرائب يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إضافة إلى تحقيق مستويات أعلى من الابتكار وتنمية الإنتاجية وزيادة في المدخلات والابتكار قد يزيد من كفاءة المخرجات؛ وبالتالي التأثير

إيجابياً في العرض الكلي وانتقاله ناحية اليمين. وفي هذا الصدد، يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم آرثر لافر (Arther Laffer) أن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات الضريبية ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمراً مبالغاً فيه؛ لأنها تتجاهل أثر زيادة العبء الضريبي على الحوافز. ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال الاعتماد على منهج اقتطاع ضريبة جانب العرض والقائمة على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعد بحيث يشجع ذلك على الإنتاجية وزيادة العرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي (نزار كاظم الخيكاني، ٢٠١٥).

ت- التضخم في النظرية الاقتصادية:

على الرغم من اختلاف التنظير الاقتصادي حول مفهوم التضخم طبقاً للأسباب، إلا أنها تكاد تتفق حول المظاهر والنتائج. فتتفق الآراء النظرية على أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويمكن أن تعود إلى مؤثرات داخلية أو خارجية من جانبي الطلب والعرض. وطبقاً لـ Robert J. Gordon, 1976 يصنف العناصر المسببة للتضخم إلى عناصر سحب الطلب demand-pull وعناصر دفع التكاليف cost-push، وفي ظل كل نوع هنالك مجموعة من المدارس الاقتصادية التي تقدم تفسيرتها لارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) سنتناولها على النحو الآتي:

١- التضخم في النظرية الكلاسيكية

تعد نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية وبشكل أساسي المستوى العام للأسعار، ومن ثم فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيس للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول، ومن أهم الفروض التي اعتمدها في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر منها: ترجع التغيرات في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول وبنفس نسبة التغير في كمية النقود، تتناسب كمية النقود طردياً مع الأسعار، وعكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها، وتتناسب كمية النقود طردياً مع الطلب على السلع، وعكسياً مع العرض عليها، وافترض حالتي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط، ويعد العامل الرئيس والمؤثر في مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فتعدان عناصر ثابتة ليس لها أي تأثير في حركات الأسعار بخاصة في الأمدن القصير والمتوسط. لذا اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على "معادلة فيشر" التي تقرر أن قيمة النقود تتحدد وفقاً للعرض والطلب عليها، وبذلك قد تم اعتبارها كسلعة مثل باقي السلع (علي مكيد، علاء الدين عشيظ، ٢٠١٧). وكما تعزو النظرية الكلاسيكية التضخم تضخم الأسعار المستدام إلى النمو المفرط في كمية الأموال المتداولة. ولهذا السبب تسمى النظرية الكلاسيكية أحياناً "نظرية كمية النقود"، على الرغم من أنها نظرية تضخم وليست نظرية نقدية (Peter Ireland, 2014).

٢- التضخم في النظرية الكينزية

يستند تحليل كينز عن التضخم نتيجة التقلبات في الإنفاق القومي (الاستهلاكي، والاستثماري) كمحدد للمستوى العام للأسعار والتوظيف، ومستعيناً في ذلك بأدوات تحليلية منها؛ المضاعف Multipleir، والمعجل Accelerator، بدلاً من التقلبات أو التغيرات التي تحدث في كمية النقود، وعلى ذلك فإن النظرية الكينزية تفسر كيفية تحديد مستوى الأسعار بوسائل مختلفة عن تلك الوسائل التي استندت عليها النظرية الكمية للنقود. وهذه وسائل تتبلور في النهاية بالتفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي (مستوى التشغيل) (رمزي زكي، ١٩٨٢). فطبقاً لكينز تعمل الزيادة غير المتوقعة في الطلب الكلي على زيادة الأسعار، وفي ظل افتراض حالة التشغيل غير الكامل (Under Full Employment) يؤدي إلى خلق أرباح غير متوقعة للشركات بينما تبقى الأجور الاسمية ثابتة مؤقتاً، ويؤدي زيادة الأرباح إلى خلق طلب إضافي في السوق السلعية، ومع ذلك فإن محاولة الشركات تلبية حاجات السوق تعمل على خلق طلب إضافي في سوق العمل (Labor Market)، وبسبب عنصر المنافسة تؤدي إلى ارتفاع الأجور الاسمية إلى مستويات أعلى حتى تعود الأجور الحقيقية إلى مستواها الأولي. وهكذا تؤدي زيادة الأجور الحقيقية إلى طلب جديد في السوق السلعية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار مرة أخرى.

كما وجه الاقتصاديون الكينزيون انتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيكيين للتضخم على أنه نتاج للزيادة في عرض النقود، حيث ركز التحليل الكينزي على إمكانية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، باعتبار إمكانية وجود حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. ويرى رواد هذه المدرسة أنه لا بد من الحد من التوسع في الإنفاق النقدي في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تعكس زيادة عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار من دون أن تكون مقرونة بزيادة حقيقية في الإنتاج، كما أكدوا أن مستوى الأسعار يعتمد أيضاً على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة (رمزي زكي، ١٩٨٢)، وبالتالي فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي على النحو الآتي:

- ١- فائض الطلب الكلي الإيجابي: وتعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي.
- ٢- فائض العرض الكلي السلبي: وتعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع.
- ٣- مستويات العمالة والتشغيل: وتعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل (علي مكيد، علاء الدين عشيظ، ٢٠١٧).

٣- التضخم في نظرية النقود

تعد المدرسة النقدية بقيادة "فريدمان"، أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وهي تقترب كثيراً من تحليل المدرسة الكلاسيكية للظاهرة، حيث يعود السبب الرئيس إلى الفائض في العرض النقدي وما يعقبه من زيادة في الدخول من دون أن تقرر ذلك بزيادة في العرض السلعي وذلك ما يسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن الحلول المعتمدة بحسب

هذه المدرسة هي حلول نقدية خالصة كالحد من التوسع في الإصدار النقدي وامتصاص فائض النقد المتداول في السوق (علي مكيد، علاء الدين عشيبي، ٢٠١٧).

٤- التضخم في النظرية الهيكلية

كان أول من لفت النظر إلى أهمية التحليل الهيكلي للتضخم هو "شارلي شولتنز" ووفقاً لشولتنز فإن تحليل التضخم يسفر عادة عن وجود خلل هيكلي، ناشئ أساساً عن تغيير هيكل الطلب مع عدم القدرة على مجاراة العرض للتغيرات في هيكل الطلب. فإذا زاد الطلب على السلع التي تنتجها صناعة معينة لأسباب ما فإن من المتوقع أن يرتفع أسعار السلع لهذه الصناعة نتيجة زيادة الطلب على المواد الأولية من رجال الصناعة (رمزي زكي، ١٩٨٢). كما يرى أصحاب النظرية الهيكلية في تفسيرهم للتضخم على أنه خلل هيكلي اقتصادي، وسياسي واجتماعي في الدول النامية، أما القضايا المالية والنقدية فهي تلعب دوراً ثانوياً في العملية التضخمية، حيث إنها لا تكون دائماً نتائجاً للزيادة في كمية النقد المتداول، ويرى روادها أن الفجوة التضخمية تعود إلى أسباب تتعلق بالهيكل الإنتاجي، فبالنسبة إلى الدول المتقدمة، فإن الارتفاعات التضخمية في الأسعار تفسر بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي، وذلك عندما يتحقق التشبغيل الكامل في النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة إلى الاقتصادات النامية، فيتعلق الأمر بجمود الإنتاج إضافة إلى عدم تمتعها بالمرونة اللازمة لاستيعاب المعروض النقدي المتزايد، وبالتالي فإن السبب لا يعود للتوسع في الإصدار النقدي وإنما يعود لضعف وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لدرجة لا تتلاءم مع معدلات التوسع النقدي والسكاني في الاقتصادات النامية، مما سبق نجد أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يرجع إلى تدنٍ في جانب العرض السلعي، وليس إلى فائض العرض النقدي، ونجد أن هذه الإشكالية تتضح أكثر في الاقتصادات النامية لضعف جهازها الإنتاجي وعدم كفاءته؛ وبالتالي انخفاض درجة المرونة والاستجابة في جانب العرض السلعي، أما بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي يتمتع جهازها الإنتاجي بالكفاءة، فقد يرجع السبب في التضخم إلى عوامل نقدية كزيادة المعروض النقدي (علي مكيد، علاء الدين عشيبي، ٢٠١٧).

المحور الثالث: قياس الفجوة التضخمية في جمهورية مصر العربية

نظراً لظاهرة التضخم* تنعكس في غالب الأحوال في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات، فإنه من الطبيعي أن يكون قياس حركة الأسعار هو أبسط وأوضح المقاييس الدالة على وجود التضخم في الاقتصاد. ولهذا

* **المستوى العام للأسعار** (التضخم)، وهو الارتفاع في مستوى الأسعار الذي يحدث في سنة ما هو عبارة عن متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال هذه السنة ويتم التعبير عن هذا المستوى إحصائياً بالرقم القياسي للأسعار، ويعني هذا الرقم القياسي للأسعار أن يتم استخدامه لقياس التغير في المستوى العام للأسعار. ويتم استخدام الرقم القياسي للأسعار لقياس التغير في المستوى العام للأسعار. ويحسب الرقم القياسي للأسعار (P index) على النحو الآتي:

$$P \text{ index} = \frac{MBC \text{ cup}}{MBC \text{ cop}} * 100$$

MBC cup، تكلفة سلة من السلع والخدمات والأسواق بالأسعار الجارية، MBC cop، تكلفة سلة السلع والخدمات والأسواق بأسعار فترة الأساس. ولمزيد من الاطلاع، انظر مجدي الشوريجي، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٣).

تكتسب الأرقام القياسية للأسعار دلالة مهمة في هذا الشأن. وكلما كانت هذه الأرقام دقيقة وشاملة، وخالية من العيوب الشائعة في تركيبها، عكست إلى حد بعيد التغيير الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود. ويمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وعجز ميزان المدفوعات في مختلف البلدان متقدمة كانت أم نامية، خطرًا حقيقيًا على استقرار اقتصاداتها، ولذا فإن مسألة علاجها أصبحت ضرورة حتمية وغاية جميع الدول المختلفة من خلال تبنيها أدوات السياسات الاقتصادية متمثلة بالسياستين النقدية والمالية التي تجلت أهميتها باعتبارها أسلوبًا لإدارة اقتصاداتها الوطنية ودافعًا نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيها. وبهذا الشأن فاختيار السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة عامة وآلياتها المناسبة خاصة أمر في غاية الأهمية، من حيث خصوصيات كل اقتصاد والتوقيت المناسب لذلك، وهنا تظهر فعالية السياسة الاقتصادية المطبقة وكفاءتها من أجل محاربة التضخم (محمد دعي، أمال تباي، ٢٠٢٠).

وتعتمد عملية قياس التضخم على محورين أساسيين هما، المحور الأول يتمثل في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، بينما المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث الفجوة التضخمية في مصر.

وفيما يأتي سنتناول بالتحليل قياس الفجوة التضخمية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٢، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والإسكان داخل المدن، والتي تستخدم في الإنفاق على بنود مختلفة وضرورية للمعيشة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عددًا من الاقتصاديين يعطون هذا الرقم أهمية خاصة باعتباره مؤشرًا للتضخم، وذلك لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود (رمزي زكي، ١٩٨٢). ويعد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكننا من إمكانية الحكم على مدى نجاح السياسات الاقتصادية المنفذة لأجل مكافحة التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للنقود التي تعكس بصورة واضحة مدى ثبات المستوى المعيشي للفرد عند ثبات الدخل. حيث يبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة للسلع والخدمات، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس (أبو عزوم اللافي عبد الرحيم، ٢٠١٦). وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال قدرتها على أنها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي. وفيما يأتي سنستعرض مدى تطور مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، والرقم القياسي الضمني، ومعدل التضخم في مصر، وذلك على النحو الآتي:

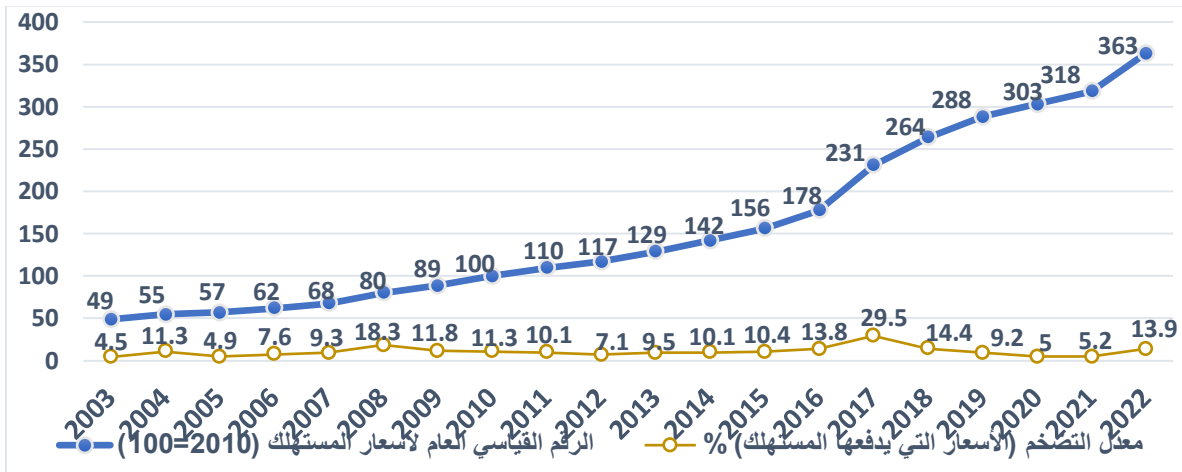
أ- مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك*

مؤشر أسعار المستهلك هو مؤشر يقيس المعدل الذي تتغير به أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، وتمثل الطريقة المتعارف عليها في أخذ متوسط تغيرات الأسعار من فترة إلى أخرى للمنتجات المختلفة، باستخدام متوسط المبالغ التي تنفقها الأسر عليها كأوزان. ومؤشرات أسعار المستهلكين*، يقيس مؤشر أسعار المستهلكين معدل تضخم الأسعار كما هو مرتبط بالأسر في دورها كمستهلك، وكمؤشر عام للتضخم للاقتصاد ككل، ولقد أصبح مؤشر إحصائي رئيسي لأهداف صنع السياسة الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية (The World Bank, 2004). وبالنسبة للحكومة المصرية في ظل ما اتبعته من سياسات مالية استهدفت من خلالها معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية، من خلال خفض معدلات الإنفاق على بعض بنود الموازنة العامة، وتوسيع القاعدة الضريبية، بالإضافة إلى التوسع في الاقتراض لتمويل عملية التنمية، وما يستتبع ذلك من رفع معدلات خدمة الدين، لا بد أن تنعكس هذه السياسات على معدلات الطلب الكلي في مصر، ومن ثم معدلات التضخم (الشيماء حامد حجاج، ٢٠٢٢).

وفيما يأتي سنستعرض مدى تطور معدل التضخم السنوي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر، كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم (١)

تطور معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠٢٢)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

* يوجد تحفظ على الرقم القياسي لأنه لا يتناسب مع الدول النامية، ولكنه يتناسب أكثر مع الدول المتقدمة. على الرغم من التحفظ الشديد على أنها تسجل الأسعار الرسمية لا الحقيقية، إلا أن معدل النمو السنوي المتحرك قد بين لنا بوضوح تام أن أسعار جميع السلع والخدمات والإنفاق السلعي ينمو بمعدلات مرتفعة وهو الإجراء الذي يعكس موجة الغلاء في الاقتصاد. لمزيد من الاطلاع: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٢.

* يتم قياس التضخم من خلال مؤشر أسعار المستهلكين أو مؤشر تكلفة المعيشة، وذلك لارتباط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين، وهنا يعبر التضخم عن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود بالنسبة للمستهلك، فهو يقيس مدى التغير في السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية. لمزيد من الاطلاع انظر: أحمد محمد صالح، دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم في الدول النامية، رسالة ماجستير، (الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ٢٠٠٦)، ص

يلاحظ من الشكل رقم (١) ارتفاع معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلك) خلال الفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من نحو ٤.٥٪ ليلعب نحو ١١.٣٪ عام ٢٠٠٤. ويعزى ذلك إلى أثر تعويم سعر الصرف للجنة المصرفي اعتبارًا من ٢٩/١/٢٠٠٣ فضلاً عن ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر الصرف للجنة المصرفي مقابل الدولار (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، ثم تراجع معدل التضخم في عام ٢٠٠٥ وبلغ نحو ٤.٩٪ إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى ليلعب نحو ٧.٦٪ في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، ثم واصل الارتفاع إلى أن بلغ نحو ٩.٣٪ في عام ٢٠٠٧، ويرجع ذلك الارتفاع إلى تخفيض الدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية، وكذلك أزمة أنفلوانزا الطيور. كما استمر معدل التضخم في الارتفاع حيث بلغ نحو ١٨.٣٪ في عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل من أهمها؛ الزيادة المتتالية في أسعار السلع الغذائية تآثرًا باستمرار تصاعد أسعارها العالمية، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن انتقال أثر الزيادة في أسعار تلك السلع للعديد من السلع الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الواردات من السلع الغذائية (تقرير البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

كما شهد معدل التضخم السنوي تراجعًا ملحوظًا من ١٨.٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى أن بلغ نحو ١١.٨٪ عام ٢٠٠٩، كما بلغ نحو ١١.٣٪ في عام ٢٠١٠، وظل متراجعًا حيث بلغ نحو ٧.١٪ في عام ٢٠١٢. ثم عاود الارتفاع منذ عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧ حيث بلغ نحو ٩.٥٪، و ٢٩.٥٠٪ على التوالي. ويعزى ذلك الارتفاع إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٦، وخاصة تحرير سعر صرف الجنية المصري، وتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود في إطار إصلاح منظومة الدعم. وقد نتج عن تلك الإجراءات ارتفاع الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي للأسعار (البنك المركزي، التقرير السنوي، ٢٠١٦/٢٠١٧). وقد تراجع معدل التضخم السنوي حيث بلغ نحو ١٤.٤٠٪ عام ٢٠١٨ إلى أن أصبح نحو ٩.٢٠٪ عام ٢٠٢٠، فمذ عام ٢٠١٧ انتهج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصادي المصري بعد تحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٦، وإعلان البنك المركزي في مايو ٢٠١٧ ولأول مرة في تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيته وتحقيقه، وهو ١٣٪. (البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، ٢٠١٨/٢٠٢٢).

كما يلاحظ، فلقد قفز الرقم القياسي لأسعار المستهلك من ٤٩ عام ٢٠٠٣ إلى أن بلغ نحو ٣٦٣ عام ٢٠٢٢. أي أنه تضاعف أكثر من ثمانية أضعاف تقريبًا خلال فترة الدراسة. وإذا حسبنا متوسط معدل النمو السنوي للرقم القياسي للأسعار خلال الفترة لوجدنا أنه بلغ نحو ١١.٢٩٪. وهو بلا شك معدل مرتفع جدًا يعكس إلى حد كبير ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار بمدن الجمهورية. كما يلاحظ أيضًا تزايد اتجاه الصعود للرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار ونفقات المعيشة. كما يلاحظ معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال فترة الدراسة. حيث تبين لنا أن معدل النمو السنوي لهذا الرقم قد سجل تذبذب ما بين

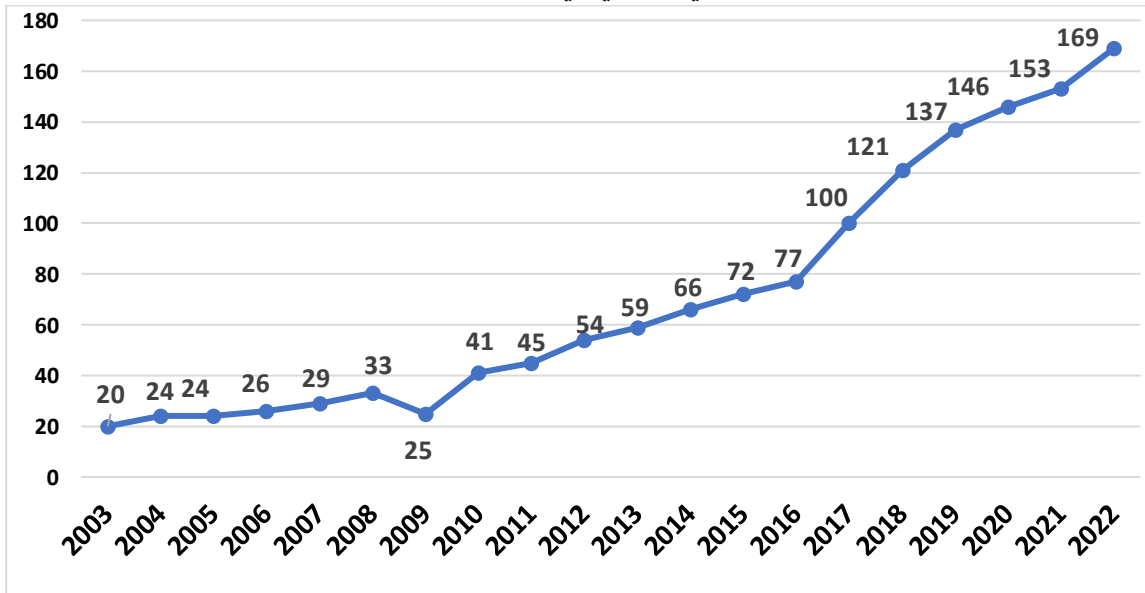
الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، وقد بلغ إلى أعلى مستوى له وهو ٢٩.٨٪ عام ٢٠١٧، ثم عاود ليهبط بشكل مستمر حتى أصبح نحو ٤.٩٪ عام ٢٠٢١، ويعزى لذلك تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف، ثم عاود الارتفاع إلى أن بلغ نحو ١٤.٢٪ عام ٢٠٢٢. على الرغم من تراجع معدل النمو السنوي لرقم الأسعار القياسية، إلا أنه كان الرقم القياسي المتضاعف، وظل يرتفع خلال فترة الدراسة.

ب- تطور الرقم القياسي الضمني* في جمهورية مصر العربية

يستند عدد كبير من الاقتصاديين على الرقم القياسي الضمني كمؤشر ذي دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار (رمزي زكي، ١٩٨٢). وكما يعكس هذا مؤشر - الرقم القياسي الضمني implicit price deflator of GDP - التغيرات في المستوى العام للأسعار، حيث تعتمد العديد من المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي كدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد. ويتميز هذا المقياس أنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد المقاس سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية (أحمد محمد صالح، ٢٠٠٦). وفيما يأتي سنتناول مدى تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني الذي يستخدم لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وذلك على النحو الآتي:

شكل رقم (٢)

مراحل تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في مصر خلال الفترة من (٢٠٢٢-٢٠٠٣)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وحُسب الرقم القياسي الضمني بواسطة الباحث

(*) كيفية حساب الرقم القياسي الضمني = (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما/الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة نفسها) $\times 100$ (إذا كان الرقم القياسي الضمني = 100 هذا يعني عدم وجود ضغوط تضخمية ويعبر عن الاستقرار في مستويات الأسعار أما إذا ارتفع عن 100 فإن ذلك يعبر عن وجود "ضغوط تضخمية" في الاقتصاد، كما أن انخفاضه عن 100 يعبر عن انخفاض في مستويات الأسعار))

يلاحظ في الشكل رقم (٢) أن الرقم القياسي الضمني قد اتجه نحو التزايد بشكل مستمر، وقد مر بمرحلتين خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٢، على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى (٢٠٠٣-٢٠١٦):** قد ارتفع الرقم القياسي الضمني ولكن بشكل أقل من ١٠٠ وبشكل متزايد حيث بلغ ٢٠ عام ٢٠٠٣ إلى أن استمر في الارتفاع خلال هذه المرحلة إلى أن بلغ ١٠٠ في عام ٢٠١٧، وبمعدل تغير بلغ نحو ٤٠٠٪ خلال هذه المرحلة. الأمر الذي يشير إلى حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة، مما يعكس عدم وجود ضغوط تضخمية وحدث تراجع في الاقتصاد المصري، ولكنه مازال يأخذ شكل المتصاعد، إلا أنه يلاحظ أن الرقم قد انخفض وأصبح نحو ٢٥.٩ في عام ٢٠٠٩ فقط خلال هذه المرحلة. ويعزى ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية مما كان لها أثر على الاقتصاد العالمي، (تقرير البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، ٢٠٠٣/٢٠١٦).

- **المرحلة الثانية (٢٠١٧-٢٠٢٢):** قد عاود الرقم القياسي الضمني عام ٢٠١٧ إلى الارتفاع بشكل مستمر، حيث ارتفع الرقم من ١٠٠ في عام ٢٠١٧ إلى أن بلغ الرقم نحو ١٦٩ عام ٢٠٢٢، وبمعدل تغير بلغ ٦٩٪ خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك بعد إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، هذا يعني وجود ضغوط تضخمية ويعبر عن عدم الاستقرار في مستويات الأسعار في الاقتصاد المصري خلال تلك المرحلة. ليبين أن الأسعار قد تضاعفت خلال هذه المرحلة، مما يعكس الاتجاهات التضخمية ومدى ضغوطها على الاقتصاد المصري، بما لا يتفق مع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك المعلن عنها من قبل الجهات المختصة خلال الفترة نفسها، والتي كانت تؤكد أن معدل التضخم في مصر لم يجاوز مستهدفات البنك المركزي عند ٧٪ (±٢٪)، وأن الأسعار تحت السيطرة (أحمد البهائي، ٢٠٢٢). وأن الارتفاع المستمر في الرقم القياسي الضمني، إنما يعكس في الحقيقة التغيرات الكلية في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المصري، ومدى تأثير الاقتصاد بالضغوط التضخمية ولكن بشكل متفاوت خلال فترة الدراسة، وقد تبين لنا أن هذه بكل مكوناتها تعكس لنا ارتفاعاً واضحاً في الأسعار، كما أن معدلات نموها أوضحت مدى السرعة التي تتحرك بها الأسعار إلى أعلى، وبذلك يعد الرقم القياسي الضمني من أدق المقاييس في قياس التضخم ويعبر عن وجود الضغوط التضخمية.

ثانياً: معايير قياس الفجوة التضخمية في جمهورية مصر العربية

تستند محاولة قياس ظاهرة التضخم على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي وهما؛ المعايير التي تستخدمها العملية في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم، وقياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار. وكما تحدث الفجوة التضخمية عندما يكون الطلب على السلع والخدمات أكبر من العرض مما يزيد من المستوى العام للأسعار، وهي من أهم المعايير وأكثرها استخداماً لقياس الفجوة التضخمية؛ وذلك لتحديد الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات في مستويات الأسعار منها؛ فائض الطلب الكلي، وفائض المعروض النقدي، ومعامل الاستقرار النقدي.

فإننا سنعتمد على بعض المعايير التي تمكنا من معرفة أسباب التضخم و حدوث الفجوة التضخمية، وهي على النحو الآتي:

أ- قياس الفجوة التضخمية من خلال فائض الطلب الكلي

يستند معيار فائض الطلب الكلي Excess of Aggregate Demand إلى النظرية الكينزية بخصوص الطلب الفعال، وتقاس الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الفرق بين الطلب الكلي (الإنفاق الوطني الذي يشمل؛ الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري)، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. إذا كان الإنفاق الوطني الاسمي (بالأسعار الجارية) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات. حيث إن من أهم الأسباب التي ينشأ عنها التضخم هي زيادة الطلب على السلع والخدمات كنتيجة لأسباب معينة والتي من بينها مثلاً زيادة السكان، دون أن يقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي هذه الزيادة في الطلب، وبالتالي ارتفاع الأسعار.

سنستعرض تحليل الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويبين الجدول التالي مدى تطورات فائض الطلب الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الفجوة التضخمية): يتضح من الجدول التالي (١) تطور فائض الطلب الكلي والفجوة التضخمية في مصر خلال فترة الدراسة، حيث مرت بثلاث مراحل، هي على النحو الآتي:

جدول رقم (١)

تطور فائض الطلب الكلي والفجوة التضخمية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار جنيه) (١)	الإنفاق الوطني (تريليون جنيهة بالأسعار الجارية) (٢)	فائض الطلب الكلي (٣) = (١) - (٢) الإنفاق الوطني - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (تريليون جنيه) (٣)	الفجوة التضخمية % (٤) = (فائض الطلب الكلي / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) * ١٠٠ (٤)
٢٠٠٣	٢٠٠١	٤٢٨٠	٢,٢٨	114
٢٠٠٤	٢٠٠٩	٤٩٢٠	٢,٩١	144
٢٠٠٥	٢١٨٠	٥٥١٠	٣,٣٣	152
٢٠٠٦	٢٣٣٠	٦٣٨٠	٣,٩٥	169
٢٠٠٧	٢,٥٠٠	٧٧٩٠	٥,٢٩	211
٢٠٠٨	٢٦٨٠	٩٤٦٠	٦,٧٨	252
٢٠٠٩	٢٨٠٠	١١١١	١,٦٩-	-60.32
٢٠١٠	٢٩٥٠	١٢٧٠	١,٦٨-	-56.98
٢٠١١	٣٠٠٠	١٤٣٠	١,٥٧-	-52.43
٢٠١٢	٣٠٠٦	١٨١٠	١,٢-	-39.88
٢٠١٣	٣١٣٠	١٩٨٠	١,١٥-	-36.80
٢٠١٤	٣٢٢٠	٣٢١٠	٠,١٠-	-28.29
٢٠١٥	٣٣٦٠	٢٦٥٠	٠,٧١-	-21.10
٢٠١٦	٣٥١٠	٢٩٧٠	٠,٥٤-	-5.77
٢٠١٧	٣٦٦٠	٤١٢٠	٠,٤٦٤	12.67
٢٠١٨	٣٨٥٠	٥١٣٠	١,٢٨	33.25

50.62	٢,٠٣	٦٠٠٣	٤٠٠٦	٢٠١٩
56.62	٢,٤	٦٥٩٠	٤٢١٠	٢٠٢٠
66.55	٢,٩	٧٢٤٠	٤٣٥٠	٢٠٢١
80.90	٣,٧	٨٣٨٠	٤٦٣٠	٢٠٢٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي. ومصدر الخانة: رقم (٣)، (٤) حسب معرفة الباحث

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١):

المرحلة الأولى ٢٠٠٣-٢٠٠٨: قد مر الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة بالعديد من التغيرات في الاقتصاد الكلي، والتي لعبت دورًا في التأثير على الفجوة التضخمية، وذلك بسبب ارتفاع في فائض الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الوطني مما كان له تأثير على ارتفاع نسبة الفجوة التضخمية من ١١٤، إلى أن بلغت نحو ٢٥٢٪، فيما بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٨ على التوالي، مع تزايد حجم الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية خلال الفترة نفسها من ٤.٢٨ إلى أن بلغ نحو ٩.٤٦ تريليون جنيه على التوالي وبقيمة تغيير قدرت بنحو ٥.١٨ تريليون جنيه خلال الفترة، نتيجة إلى اتباع الحكومة لتطبيق سياسة مالية توسعية. ومن أسباب اتساع الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة فائض الطلب الكلي، زيادة حجم الإنفاق الوطني بشكل مضاعف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما أدى إلى زيادة الفائض في الطلب الكلي بشكل متزايد حيث كان الفائض في الطلب الكلي نحو ٢.٢٨ تريليون جنيه في عام ٢٠٠٣ إلى أن بلغ نحو ٦.٧٨ تريليون جنية في عام ٢٠٠٨ وبمعدل تغير في فائض الطلب بلغ ١٩٧٪، وساعد ذلك على حدوث فائض في الطلب الكلي واتساع الفجوة التضخمية، وصدر قانون البنك المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، والذي نص على أن الهدف الأساسي والرئيس للسياسة النقدية هو محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وقد أدى إلى اتباع السياسة المالية التوسعية مما أدى إلى حدوث الاختلالات الداخلية والخارجية، حيث اتساع العجز المزدوج في الموازنة الحكومية (الشيء حامد محمود حجاج، ٢٠٢٢، ص ٦٠).

المرحلة الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٦: تأثرت السياسة الاقتصادية بالعديد من التغيرات وذلك من خلال اتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى تراجع في فائض الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الوطني ومن ثم أدى إلى الفجوة التضخمية نسبيًا خلال تلك المرحلة من ٦٠.٣٢ إلى أن بلغت نحو ٥.٧٧٪، للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٦ على التوالي، وكما بلغت نسبة التغير النسبي للفجوة التضخمية نحو ٢٩.٧%. كما يلاحظ ارتفاع حجم الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية خلال الأعوام السابقة نفسها من ١.١١ إلى أن بلغ نحو ٢.٩٧ تريليون جنيه خلال عامي ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦ على التوالي، وبمعدل تغير بلغ نحو ١٦٧٪، وبقيمة قدرت بنحو ١.٨٦ تريليون جنيه، مما يشير إلى اتباع الحكومة لتطبيق سياسة مالية انكماشية، ومن أسباب تراجع الفجوة التضخمية الناتجة عن تخفيض فائض الطلب الكلي نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق الوطني بشكل مضاعف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما أدى إلى تراجع الفائض في

الطلب الكلي بشكل متزايد حيث كان الفائض في الطلب الكلي نحو-١.٦٩ تريليون جنيهه عام ٢٠٠٩ إلى أن بلغ التراجع السلبي نحو-٠.١٨٢ تريليون جنة عام ٢٠١٦. كما بلغ التغير النسبي لفائض الطلب الكلي نحو٨٩.٢٪.

المرحلة الثالثة ٢٠١٧-٢٠٢٢: قد عاود ارتفاع نسبة الفجوة التضخمية خلال تلك المرحلة، كما حدث في المرحلة الأولى، حيث ارتفعت نسبة الفجوة التضخمية من ١٢.٦٧٪ إلى أن بلغت نحو ٨٠.٩٠٪ على التوالي، وبمتوسط نسبي للفجوة التضخمية خلال المرحلة بلغ نحو ٥٠.١٪، حيث تعد نسبة مرتفعة جداً، وتبين أن قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات كانت تزيد في متوسطها خلال الفترة عن الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة محلياً، بالإضافة إلى السلع والخدمات المستوردة، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة السنوية في صافي فائض الطلب؛ وبالتالي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع مستويات الأسعار المحلية (أحمد البهائي، ٢٠٢٢).

ب- قياس الفجوة التضخمية من خلال فائض العرض النقدي

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب عليها عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة (بن دقفل كمال، جامعة بالمسيلة، ٢٠٢١)، ويتم حساب الطلب الكلي على النقود من خلال النسبة بين العرض الكلي للنقود والناجح المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما الفجوة التضخمية(*) ووفقاً لهذا المعيار فإنها تتكون عندما يكون هناك زيادة في المعروض النقدي عن الطلب النقدي. وتعرف الفجوة التضخمية طبقاً لمفهوم عرض النقود حسب السيولة المحلية الخاصة بـ (M2)، وتتكون حسب المفهوم الواسع من مجموعة وسائل الدفع بالإضافة إلى أشباه النقود، وتشمل الودائع غير العادية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والعائلي مضافاً إليها الودائع الجارية بالعملة الأجنبية. وفي حال وجود قيم موجبة للفجوة التضخمية تعني وجود فجوة تضخمية والعكس تكون فجوة انكماشية، أي أن الأرقام الموجبة لفائض عرض النقود تدل على وجود (الفجوة التضخمية)، مما تعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأسعار (التضخم). كما يتضح من الجدول التالي رقم (٢)، مدى تطور عرض النقود (M2)، ونسبة فائض المعروض النقدي والفجوة التضخمية في جمهورية مصر العربية، على النحو الآتي:

(*) الفجوة التضخمية= التغير في الناتج المحلي الإجمالي (عرض النقود/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) - التغير في عرض النقود.

الجدول رقم (٢)

تطور نسبة فائض العرض النقدي وعلاقته بالفجوة التضخمية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٢ (بالمليار جنية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليار جنية مصري بالأسعار الثابتة) (١)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢) (بالمليار جنية مصري)	عرض النقود M2 (بالمليار جنية مصري) إجمالي السيولة المحلية (٣)	التغير في عرض النقود (بالمليار جنية) (٤)	الطلب على المعروض النقدي (١)/(٣)=٥ (بالمليار جنية)	التغير في الطلب على المعروض النقدي (٢)/(٤)=٦ (بالمليار جنية)	الفجوة التضخمية ٧=(٤)-(٦) بالمليار جنية مصري	نسبة فائض المعروض النقدي % (١)/(٧)=٨ * ١٠٠
٢٠٠٣	٢٠٠.١	-	٤٠٣,٦	-	0.20	-	-	-
٢٠٠٤	٢٠٠.٩	٨	٤٦٩,٢	٦٥,٥٥	0.23	1.87	63.7	3.2
٢٠٠٥	٢١٨.٠	١٧١	٥٢٣,١	٥٣,٩١	0.24	41.03	12.9	0.6
٢٠٠٦	٢٣٣.٠	١٥٠	٦٠١,٦	٧٨,٤٧	0.26	38.73	39.7	1.8
٢٠٠٧	٢٥٠.٠	١٧٠	٧١٦,٦	١١٤,٩٩	0.29	48.73	66.3	2.8
٢٠٠٨	٢٦٨.٠	١٨٠	٧٩١,٧	٧٥,١١	0.30	53.17	21.9	0.9
٢٠٠٩	٢٨٠.٠	١٢٠	٨٦٦,٧	٧٤,٩٩	0.31	37.14	37.9	1.4
٢٠١٠	٢٩٥.٠	١٥٠	٩٧٤,٣	١٠٧,٦٣	0.33	49.54	58.1	2.1
٢٠١١	٣٠٠.٠	٥٠	١٠٠٤	٢٩,٧٢	0.33	16.73	13.0	0.4
٢٠١٢	٣٠٠.٦	٦	١١٧.٠	١٦٦	0.39	2.34	163.7	5.5
٢٠١٣	٣١٣.٠	١٢٤	١٣٩.٠	٢٢٠	0.44	55.07	164.9	5.5
٢٠١٤	٣٢٢.٠	٩٠	١٦١.٠	٢٢٠	0.50	45.00	175.0	5.6
٢٠١٥	٣٣٦.٠	١٤٠	١٩١.٠	٣٠٠	0.57	79.58	220.4	6.8
٢٠١٦	٣٥١.٠	١٥٠	٢٦٦.٠	٧٥٠	0.84	126.67	623.3	18.6
٢٠١٧	٣٦٦.٠	١٥٠	٣٢٠.٠	٥٤٠	0.87	131.15	408.9	13.0
٢٠١٨	٣٨٥.٠	١٩٠	٣٦٣.٠	٤٣٠	0.94	179.14	250.9	6.9
٢٠١٩	٤٠٠.٦	١٥٦	٤١١.٠	٤٨٠	1.03	160.05	320.0	8.3
٢٠٢٠	٤٢١.٠	٢٠٤	٤٩٢.٠	٨١٠	1.17	238.40	571.6	14.3
٢٠٢١	٤٣٥.٠	١٤٠	٥٨٢.٠	٩٠٠	1.34	187.31	712.7	16.9
٢٠٢٢	٤٦٣.٠	٢٨٠	٧٤٠.٠	١٥٨٠	1.60	447.52	1132.5	26.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي. وحسب الخانات رقم ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨. بواسطة الباحث

يتضح من الجدول السابق (٢)، أنه توجد حقيقة واضحة وهي قوة التطور الذي تطرأ على أرقام السيولة المحلية كمية عرض النقود M2 قد مرت بالعديد من التغيرات في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 403.6 مليار جنية عام ٢٠٠٣ الى أن بلغت نحو ٧٤٠٠ مليار جنية في عام ٢٠٢٢، أي أنها زادت بمقدار بلغ نحو ٦٩٩٦.٤ مليار جنية، والمقدرة نسبيًا بمعدل نمو بلغ نحو ١٧٣٣٪ خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للطلب على المعروض النقدي فقد شهد ارتفاعًا مستمرًا، فقد كان الطلب على النقود نحو ٠.٢٠ مليار جنية عام ٢٠٠٣ واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ نحو ١.٦٠ مليار جنية في عام ٢٠٢٢ وبمعدل تغير نسبي بلغ نحو ٧٠٠٪، خلال فترة الدراسة. ونتيجة للتغيرات المتزايدة في عرض النقود مما ساهم في زيادة الفجوة من ٦٥.٥٥ مليار جنية عام ٢٠٠٤، ويتبين أن الفجوة التضخمية حققت أقل نسبة فائض معروض نقدي بلغ نحو ٠.١٠٪ وبقيمة قدرت بنحو ٢٩ مليار جنية في عام ٢٠١١، وذلك يعزى إلى حدوث الاضطرابات السياسية في مصر أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم حدوث تزايد في الفجوة التضخمية عام ٢٠١٢ وظل في حالة اتساع في الفجوة التضخمية حتى عام ٢٠١٦، وذلك بقيم قدرت بنحو ١٦٥، ٧٥٠ مليار جنية فيما بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢ على التوالي. وقد مرت الفجوة التضخمية في مصر

بالعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية المحلية منها والعالمية، بداية من فترة الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ ثم زادت الفجوة إلى أن بلغت نحو ٨١٠، ٩٠٠، ١٥٨٠ مليار جنيهه خلال الأعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢ على التوالي، ويعزى ذلك إلى جائحة كورونا، والحرب الروسية - الأوكرانية وما نتج عن تلك الأسباب من تضاعف الفجوة التضخمية في مصر. أما نسبة فائض المعروض النقدي فقد أخذت فيما بين الارتفاع والانخفاض خلال الدراسة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٢. الحد الأدنى لنسبة فائض المعروض النقدي بلغ نحو ٠.٤٪، والحد الأقصى لفائض المعروض النقدي بلغ نحو ٢٦٪، وبمتوسط نسبي بلغ نحو ٧.٤٠٪ خلال فترة الدراسة. وهو ما يشير إلى اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، مما يعني عدم وجود استقرار نقدي خلال الفترة. كما أكد Axel Nåbo & Oscar, 2021 أن زيادة المعروض النقدي الواسع وبشكل أكبر من الطلب عليها يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار مما يحدث التضخم بشكل كبير، ويكون أكثر تأثيراً في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وقد تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة اتباع السياسات المالية الملائمة للبيئة الاقتصادية.

ت- قياس الفجوة التضخمية من خلال الاستقرار النقدي في مصر

يستند معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بمعدل الضغط التضخمي $\text{inflationary pressure}$ (*) على النظرية الكمية للنقود، هذا المؤشر يبين وجود الضغط التضخمي في حالة زيادة العرض النقدي $M2$ (إجمالي السيولة المحلية أو الكتلة النقدية)، والتي لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العرض الحقيقي من السلع والخدمات)، وكذلك معامل الاستقرار النقدي (محمد ديمي، أمال تباري، ٢٠٢٠). وتعد زيادة عرض النقود دون ارتباطها بالزيادة في إنتاجية المجتمع من السلع والخدمات) مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. أي أنه في حالة زيادة كمية النقود المتداولة وبنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو (الناتج القومي)، والمعبر عنه في هذه الدراسة، فإن ذلك يشير إلى وجود فائض في الطلب، أي وجود اختلال بين الإنفاق النقدي والعرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار "التضخم". وفيما يلي سنتناول مدى تطور معدل

* معدل الاستقرار النقدي أو (الضغط التضخمي) = إن التساوي بين معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) ومعدل التغير في عرض النقود يعني ثبات مستويات الأسعار في الاقتصاد، حيث تشير قيمة $B=0$ إلى ذلك، وعندما تكون قيمة B موجبة فإن ذلك يعني أن معدل التغير في عرض النقود أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما يعني وجود ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار إلى الارتفاع، أما إذا كانت قيمة B سالبة فإن ذلك يعني أن معدل التغير في عرض النقود أصغر من معدل التغير في الناتج القومي الحقيقي، الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الانخفاض.

- ويمكن التمييز بين ثلاث حالات بأخذها معامل الاستقرار النقدي إذا كانت قيمة B :

الحالة الأولى: $B=0$: في هذه الحالة تكون الأسعار مستقرة. (صفر)

الحالة الثانية: $B>0$: هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. (موجبة)

الحالة الثالثة: $B<0$: هذه الحالة تؤدي إلى انخفاض الأسعار. (سالبة)

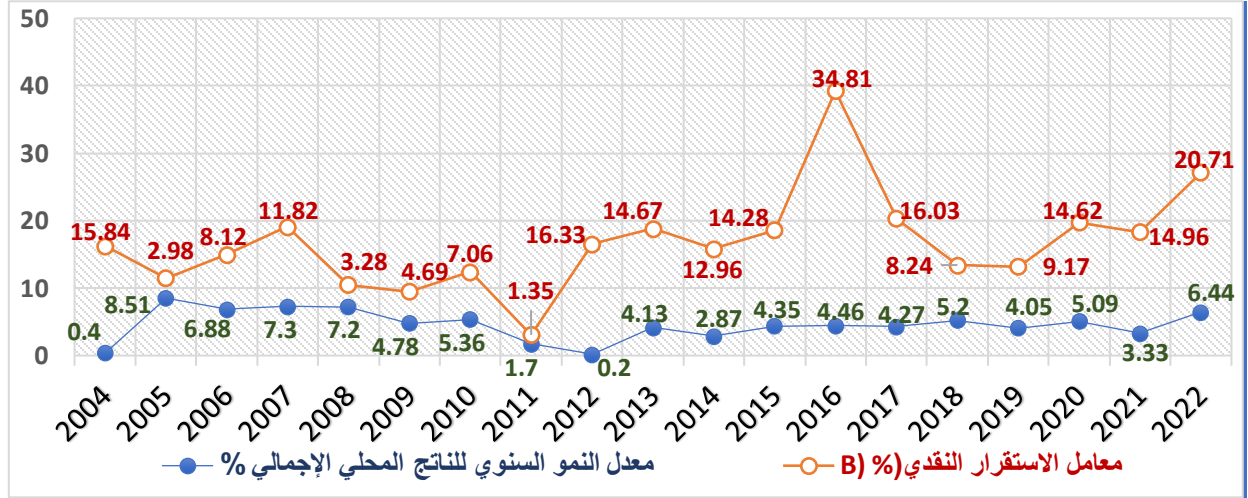
* المقصود بالضغط التضخمي = هو الفرق بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ولمزيد من الاطلاع: - إبراهيم العيسوي،

الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧، ص ٧٧١.

الاستقرار النقدي أو (الضغوط التضخمية) في ظل تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في مصر، كما في الشكل على النحو الآتي:

شكل رقم (٣)

تطور معدل الاستقرار النقدي (الضغوط التضخمية) ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) %



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

يتضح من الشكل بمقارنة معدل نمو الناتج الحقيقي مع معدل نمو عرض النقود يجد أن معامل الاستقرار النقدي B أخذ قيم موجبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي نحو ١٥.٨٤٪ في عام ٢٠٠٤، في حين ذلك كان معدل النمو السنوي قد بلغ نحو ٠.٤٪، وكما يتضح أنه مع وجود الضغط التضخمي يتراجع معدل النمو الاقتصادي السنوي عام ٢٠٠٥، وبلغ معامل الاستقرار نحو ٢.٩٨٪ إلا أن معدل النمو الاقتصادي بلغ نحو ٨.٥١٪. إلى أن أصبح نحو ٢٠.٧١٪ في عام ٢٠٢٢، وبلغت نسبة التغير النسبي نحو ٣٠.٧٤٪، وتعد نسبة تغير كبيرة، وهو ما يعني وجود الضغوط التضخمية التي تدفع بالمستوى العام للأسعار للارتفاع المستمر. الأمر الذي يعني أن الاقتصاد المصري يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي ويعاني من (ضغوط التضخمية) خلال فترة الدراسة، وكما أكدت دراسة (أحمد محي الدين التلباني، ٢٠٢٢) أن العرض النقدي بمفهومه الواسع M2 له تأثير سلبي على سرعة دوران النقود Money Circulation Speed في الأجل الطويل في الاقتصاد، كما أثبت أن السياسة النقدية التوسعية التي تسعى لتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل التضخم. ويعد تحقيق الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية خارجياً من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، ونمو العرض النقدي الاسمي بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي (أحمد أبو الفتوح علي الناقه، بدون سنة نشر).

المحور الرابع: دور السياسات الاقتصادية في معالجة مشكلة التضخم في مصر

يشكل التضخم خطرًا بليغًا على اقتصادات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب آثار هذه الظاهرة، وهو ما دعا إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها وضع حد للارتفاع المستمر في الأسعار والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية وتساهم في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي. حيث تعد السياسة المالية مع السياسة النقدية جناحي السياسة الاقتصادية الكلية والتي عن طريق استخدامها يمكن التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية (Mithani, Modern Public Finance, 1998)، كما تلعب السياسة المالية والنقدية دورًا في إدارة الفجوة التضخمية بهدف تقليل حجمها من خلال تقليل حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، ويتم تحقيق ذلك من خلال اتباع أو تطبيق أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية من خلال؛ تخفيض في الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، وإصدارات السندات والأوراق المالية، وتخفيضات مدفوعات التحويل.

(https://www.investopedia.com/terms/i/inflationary_gap.asp).

أولاً: تطور السياسة المالية في ظل الموجة التضخمية في مصر

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى؛ لأنها تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها التي تعد من أهم الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية وإمكانية القضاء على تحديات الاستقرار الاقتصادي. وكما تستخدم السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية من خلال مجموعة من الوسائل، وذلك في حالة معالجة التضخم أو الركود الاقتصادي، ومن أهم أدواتها؛ الإنفاق العام، والإيرادات الضريبية، والدين العام. حيث تقوم الدولة باتباع سياسة تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معًا من أجل التأثير على الفجوة التضخمية في الاقتصاد، ومن ثم التخفيض التدريجي للأسعار (ياسر محمود أحمد، ٢٠٢٣). كما تتمثل السياسة المالية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في التخطيط للسياسة المالية وأدواتها، وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المخطط لها، ويكمن التناسق أو التناغم بين أدوات السياسات الاقتصادية في مكافحة التضخم، حيث يعد عجز الموازنة من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل، والسمة بارزة للدول النامية. ويرجع ذلك إلى تراجع مصادر التمويل، وضعف القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ومنها التهرب الضريبي وضعف الحصيلة الضريبية، وعدم الرشادة في الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري في ظل استراتيجية مخطط لها.

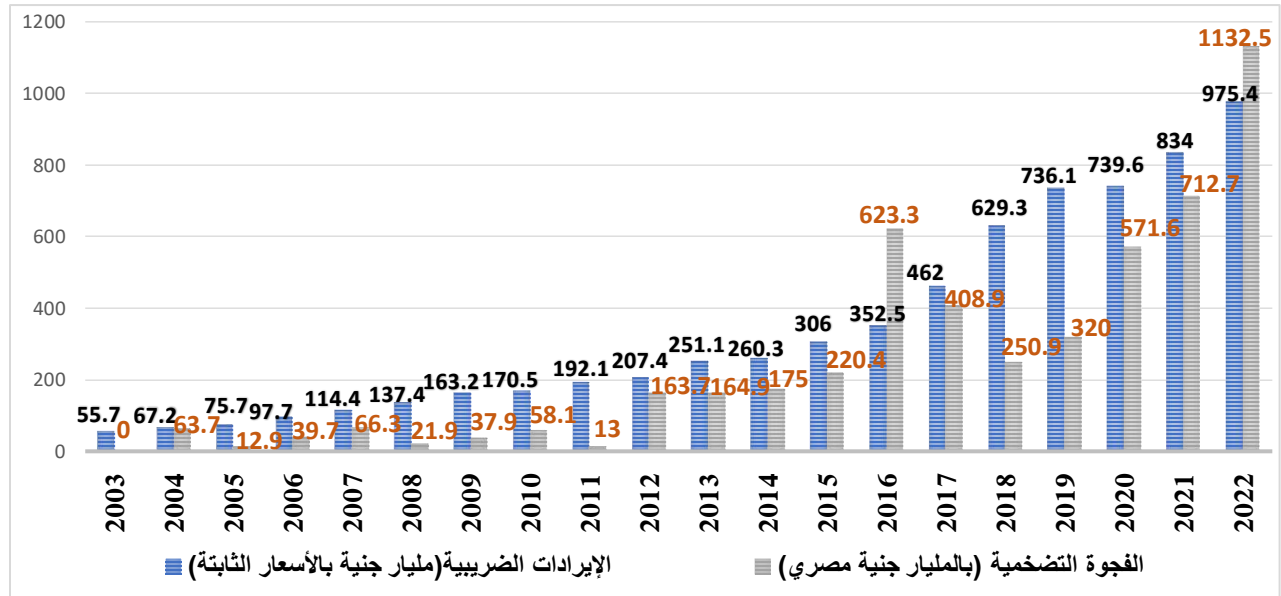
سنستعرض فيما يلي أهم أدوات السياسة المالية وتأثيرها على الفجوة التضخمية وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٢، وذلك على النحو الآتي:

أ- اتجاهات الإيرادات الضريبية

تعد الإيرادات الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الإيرادات العامة في مصر، كما تمثل أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي (مريم وليم، ٢٠٢٢)، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بزيادة نسبة الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد؛ وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي (علي مكيد، ٢٠١٧). كما تقوم الدولة بتحصيل إيراداتها بغرض تغطية الإنفاق العام، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المخطط لها. وكما تقسم الإيرادات إلى؛ إيرادات ضريبية، وغير ضريبية، وتستخدم الإيرادات الضريبية للتحكم في النشاط الاقتصادي، والتأثير على الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي (أبو عزوم عبد الرحيم، وآخرون، ٢٠١٨). وفيما يلي سنستعرض مدى تطور حجم الإيرادات الضريبية كأحد أدوات السياسة المالية، وذلك كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (٤)

تطور العلاقة بين حجم الإيرادات الضريبية والفجوة التضخمية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام تقرير البنك المركزي السنوي، وأعداد مختلفة، وحسبت الفجوة التضخمية بمعرفة الباحث.

يلاحظ في الشكل (٤) أن الإيرادات العامة بلغت نحو ١١٠٨.٦ مليار جنية وبنسبة ١٧.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٩٧٥.٤٠ مليار جنية بنسبة ١٦.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وذلك بزيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ٩٤.٤٠ مليار جنية وبمعدل ١٢.٨٪ لتبلغ نحو ٨٣٤ مليار جنية بنسبة ٧٥.٢٪ من إجمالي الإيرادات، وكذلك زيادة الإيرادات غير الضريبية بمقدار ٣٨.٨ مليار جنية بمعدل ١٦.٥٪ لتبلغ نحو ٢٧٤.٦ مليار جنية وتمثل ٢٤.٨٪ من إجمالي الإيرادات العامة (تقرير البنك المركزي- التقرير السنوي، ٢٠١٩/٢٠٢١، ص ٦٢). وكما يلاحظ في الشكل خلال فترة الدراسة تزايد حجم الإيرادات

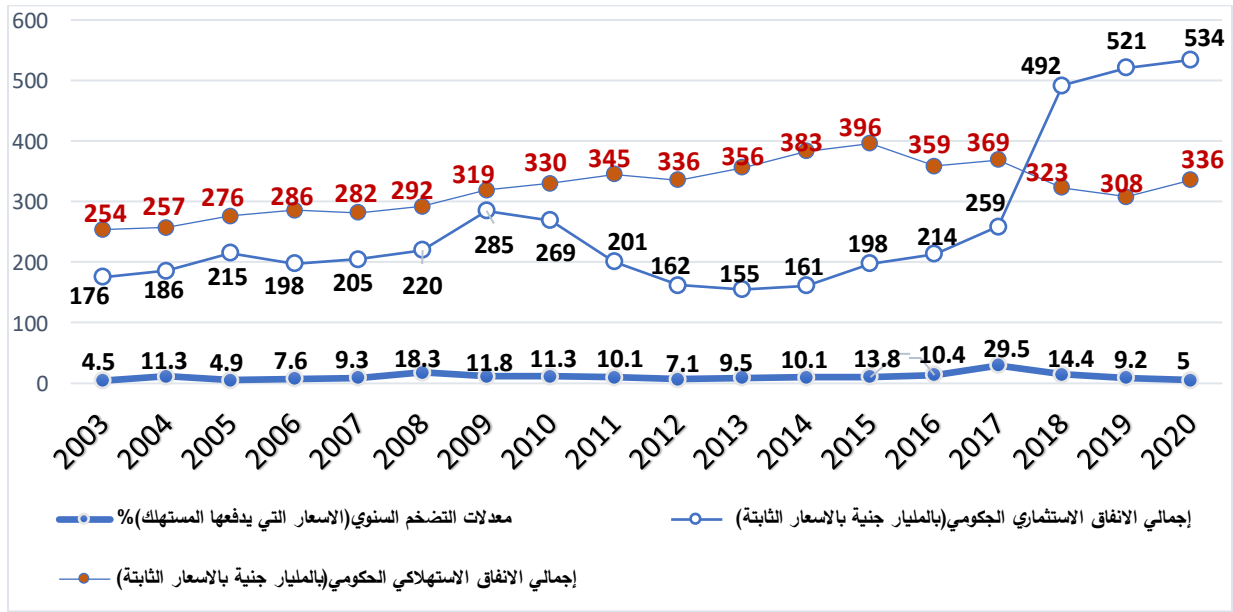
الضريبية حيث بلغ نحو ٥٥.٧ مليار جنية عام ٢٠٠٣ إلى أن أصبح نحو ٩٧٥.٤ مليار جنية ٢٠٢٢، وبمتوسط بلغ نحو مليار جنية خلال فترة الدراسة. وارتفاع حجم الإيرادات الضريبية عن حجم الفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة باستثناء عامي ٢٠١٦، ٢٠٢٢، وذلك للأسباب التي تم ذكرها سلفاً ومنها؛ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف (تعويم الجنية المصري)، وتخفيض دعم الطاقة عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠٢٢ ارتفعت الفجوة التضخمية بسبب أزمة فيروس كورونا، ثم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية مما تسبب في زيادة حجم الإنفاق بشكل أكبر من الناتج ومن تغطية الإيرادات الضريبية لسد الفجوة التضخمية من خلال اتباع السياسة المالية التوسعية بزيادة حجم الإنفاق العام وخاصة الاستثماري، وذلك في ظل زيادة حجم الإيرادات الضريبية.

ب- اتجاه الإنفاق العام

يعد الإنفاق العام بشقيه (الاستثماري والاستهلاكي) من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فعندما تسعى الدولة لمواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما بزيادة حجم الطلب الكلي أو تخفيضه، وذلك تبعاً لحجم المشكلة الاقتصادية التي تواجهها الدولة. فهي بذلك تستخدم السياسة المالية من خلال أدواتها في التأثير على حجم النشاط الاقتصادي حسب الحالة الاقتصادية للدولة.

شكل رقم (٥)

تطور حجم الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي وعلاقته بمعدل التضخم في مصر خلال الفترة من (٢٠٢٢-٢٠٠٣)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات البنك الدولي.

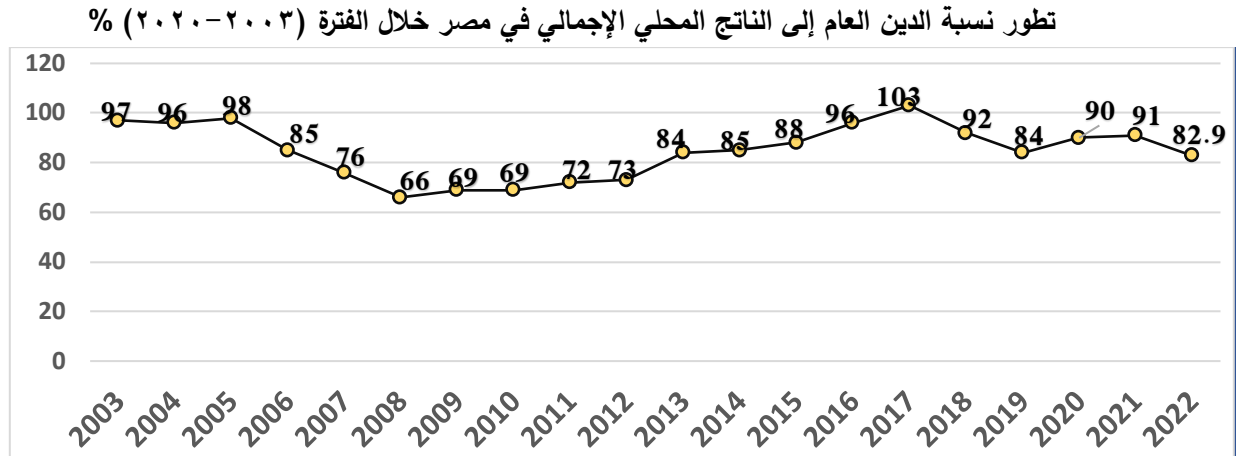
يتضح من الشكل رقم (٥) مدى تطور حجم الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي ومعدلات التضخم السنوي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، أن حجم الإنفاق العام الاستهلاكي قد أخذ في الارتفاع من ٢٥٤، ٣٦٩ مليار جنيه، وبحجم أكبر من الإنفاق الاستثماري والمقدر بنحو ١٧٦، ٢٥٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٧ على التوالي. ولكن يلاحظ أنه في عام ٢٠١٧ بدأ الإنفاق الاستثماري في الارتفاع مع تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي في ظل ارتفاع معدل التضخم والذي بلغ نحو ٢٩.٥٪ في عام ٢٠١٧، بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري عام ٢٠١٦. ويتضح من الشكل أن الإنفاق العام الاستهلاكي ظل يستحوذ على جانب كبير من الإنفاق العام وبشكل أكبر من الإنفاق الاستثماري خلال الفترة نفسها. مما يشير إلى اتباع سياسة مالية توسعية، ويدل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية والإنتاجية. مما كان له الأثر السلبي على الاقتصاد المصري، ولكن أخذ الإنفاق الاستثماري في الارتفاع بقيم بلغت نحو ٤٩٢، ٥٢١، ٥٣٤ مليار جنية منذ عام ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على التوالي. على الرغم من تراجع الإنفاق الاستهلاكي مقابل الإنفاق الاستثماري أو التنموي كان العكس تمامًا، حيث ارتفع الإنفاق الاستثماري من ٢٥٩ في عام ٢٠١٧ إلى أن أصبح نحو ٤٩٢ مليار جنية في عام ٢٠١٨، وبنسبة تغير بلغت نحو ٨٩.٩٦٪ وظل مرتفعًا حتى بلغ ٥٣٤ مليار جنية في عام ٢٠٢٠، وظل الإنفاق الاستهلاكي يتراجع خلال عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ وبقيمة بلغت نحو ٣٢٣، ٣٠٨، على التوالي. إلا أنه عاود الارتفاع حتى أصبح نحو ٣٣٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠.

ت- اتجاهات حجم الدين العام (الاقتراض العام)

تعد مشكلة الدين العام بصفة عامة من أهم المشكلات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على اقتصادات الدول وخاصة الدول النامية حيث تعاني من اختلالات هيكلية نتيجة لنقص الموارد المالية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة، إذ يعد الدين العام أداة من أدوات السياسة المالية، ومصدرًا من مصادر الإيرادات العامة، والتي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة. حيث اتبعت الحكومة المصرية برامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٦ بعد قرار تعويم الجنية إلى عام ٢٠١٩ والتي أدت إلى زيادة أعباء القروض التي تهدد الاستقرار الاقتصادي في مصر (أدهم محمد السيد، وآخرون، ٢٠٢٢).

وفيما يأتي سنتناول مدى تطور نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (٦)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ في الشكل (٦) شهد أداء نسبة الدين العام تذبذبًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) وتغيرات كبيرة؛ وذلك لما مرت به مصر من أحداث سياسية واقتصادية. فمن الملاحظ استمرار الدين العام في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥ وبنسب بلغت نحو ٩٧٪، ٩٨٪ على التوالي. ثم بدأ بالانخفاض بشكل كبير حيث بلغ نحو ٧٦٪ في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من استقرار الأوضاع الاقتصادية استمر حجم الدين العام في الانخفاض، فبلغت نسبته نحو ٦٩٪ في عام ٢٠١٠، ولكن مع حدوث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ارتفعت نسبة الدين العام لتبلغ نحو ٧٢٪. واستمرت في الارتفاع مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى أن بلغت نحو ٨٤٪ في عام ٢٠١٣، وأيضًا ظل الدين العام في الارتفاع إلى أن بلغ نحو ٨٨٪ في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من بدء تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ عام ٢٠١٥ إلا أن الدين العام ارتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة أعلى من معدلاته حيث بلغ نحو ١٠٣٪ في عام ٢٠١٧، ولكن قد تحسن الدين العام نسبيًا وبدأ في الانخفاض مع الانتهاء من بعض المشروعات الاقتصادية حيث بلغ نحو ٨٤٪ في ٢٠١٩. ثم عاود الدين العام الارتفاع حيث بلغ نحو ٩٠٪ في عام ٢٠٢٠. حيث نجحت الحكومة المصرية في خفض نسبة الدين العام التي بلغت أقصى نسبة خلال فترة الدراسة من ١٠٣٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ٨٤٪ بنهاية ٢٠٢٠ بعد انتهاء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. هذا بالرغم من ارتفاع الدين العام ٩١٪ بسبب انتشار فيروس "كوفيد-١٩" عام ٢٠٢١، إلى أن تراجع وبلغ نحو ٨٢.٩٪ عام ٢٠٢٢. علمًا بأنه من المستهدف تخفيض هذه النسبة إلى ٦٨٪ عام ٢٠٢٣، وهي نسبة تقترب من النسبة الآمنة عالميًا، والتي تقدر بـ ٦٠-٧٠٪، وفقًا للمتفق عليه بين الحكومة المصرية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي (نسرين فايز أحمد، ٢٠٢٣، ص ١٤٢٢).

ثانيًا: تطور السياسة النقدية في ظل الموجات التضخمية في مصر

تعد السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية في مصر مع السياسة المالية، والتي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار للعملة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاحتياطي الأجنبي. وتكمن أهمية السياسة النقدية في قدرتها على التحكم في المعروض النقدي، وسعر الفائدة، وسعر الخصم، الأمر الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، ويختلف أداء السياسة النقدية من دولة إلى أخرى حسب البيئة الاقتصادية التي تنفذ فيها هذه السياسات، والدور الفاعل للسياسة النقدية وعمق تأثيرها في النشاط الاقتصادي، فهذه البيئة التي تحدد أهداف السياسة النقدية ونوع الأدوات التي تستخدمها، وآلية عملها وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف.

جدول رقم (٣)

تطور أدوات السياسة النقدية والموجات التضخمية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

السنوات	سعر الصرف (الدولار مقابل الحنية المصري)	سعر الخصم (سعر الفائدة) (*)	سعر الفائدة على الودائع %	سعر الفائدة على الإقراض %	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل التضخم
٢٠٠٣	٥,٨٥	١٣,٥٣	٨,٢٠	١٣,٥	٦,٣	٢,٩٤
٢٠٠٤	٦,١٩	١٣,٣٨	٧,٧٠	١٣,٣٠	١,٥	١٢,٧
٢٠٠٥	٥,٧٧	١٣,١٤	٧,٢٠	١٣,١٤	٦,٥	٦,٧
٢٠٠٦	٥,٧٧	١٢,٦٠	٦	١٢,٦٠	٤,٩	٣,٤
٢٠٠٧	٥,٦٤	١٢,٥١	٦,١٠	١٢,٥٠	-٠,١	١٢,٤
٢٠٠٨	٥,٤٣	١٢,٣٣	٦,٦٠	١٢,٣٢	٠,١٠	١٠,٥
٢٠٠٩	٥,٥٤	١١,٩٨	٦,٥٠	١١,٩٧	٠,٧١	١٤,٤
٢٠١٠	٥,٦٢	١١,٠١	٦,٢٠	١١	٠,٨١	١٣,٩
٢٠١١	٥,٩٣	١١,٠٣	٦,٧٠	١١,٠٣	-٠,٦	١٠,٨
٢٠١٢	٦,٠٥	١٢,٠١	٧,٦٠	١٢	-٦,٣	٨,٦
٢٠١٣	٦,٨٧	١٢,٢٩	٧,٧٠	١٢,٣٠	٣,٣	٦,٣
٢٠١٤	٧,٠٧	١١,٧١	٦,٩٠	١١,٧٠	٠,٤	١١,٤
٢٠١٥	٧,٦٩	١١,٦٣	٦,٩٠	١١,٦٢	١,٥	٩,٧
٢٠١٦	١٠,٠٢	١٣,٦	٧,٩٠	١٣,٦٠	٦,٣	١٠,١
٢٠١٧	١٧,٧٨	١٨,١٨	١٢,١٠	١٨,١٠	-٣,٩	٢٨,٢
٢٠١٨	١٧,٧٧	١٨,٣٢	١٢,٣٠	١٨,٣١	-٢,٦	١٧,٢
٢٠١٩	١٦,٧٧	١٦,٢٥	١٠,٩٠	١٦,١١	٢,٢	١٢,٧
٢٠٢٠	١٥,٧٦	٩,٧٥	7.80	١١,٣٦	٤,٩	٧,٢
٢٠٢١	١٥,٦٤	٨,٧٥	7.40	٩,٤٢	٤,٤	٤,٣
٢٠٢٢	١٩,١٦	١١,٧٥	٨,٤٠	١٠,٥٨	-٠,١٤	٧,٣

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=EG>

<http://Data.worldbank.org/indicator/CM.MKT.LCAP.GD.ZS?locations=EG&VIEW=chat>

(*) مصدر بيانات الخانة سعر الخصم: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة وتم استخدام بيانات شهر يونيه.

ويلاحظ في الجدول (٣) مدى تطور أدوات السياسة النقدية في ظل الموجات التضخمية في الاقتصاد المصري خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٢٢، كما يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل لتطور أدوات السياسة النقدية في ضوء الموجات التضخمية في مصر خلال فترة الدراسة، وهم على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠

➤ **الموجة التضخمية الأولى منذ عام ٢٠٠٣:** قد تأثر الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بالموجة التضخمية الأولى التي أدت إلى تحرير سعر الصرف في عام ٢٠٠٣، حيث أدى إلى تراجع قيمة الجنية المصري بنحو ٢٣.٣٪ في المقابل بلغ سعر الدولار 5.85 جنيه عام ٢٠٠٣ مقارنة بـ ٤.٦ جنيه عام ٢٠٠٢ في ظل استمرار الفجوة بين سعر الصرف داخل البنوك والسوق السوداء، مما أدى إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، (أشرف صلاح الدين صالح، ٢٠٢٢)، حيث تم الإبقاء على سعر الفائدة، وزيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي، واستخدام أدوات السوق المفتوحة أحد أدوات السياسة النقدية (اتباع سياسة نقدية انكماشية)، ومن ثم تراجع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، ومعدلات التضخم؛ لتصبح ٤.٧٪ في عام ٢٠٠٥ ولتقترب من معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي والذي بلغ نحو ٤.٥٪ خلال العام نفسه.

➤ **الموجة الثانية خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩:** بدأت تلك الموجة خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وقد بلغت ذروتها خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ وذلك نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والزيادة في أسعار البترول العالمية، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى ظهور تحدٍ أمام تطبيق السياسة الاقتصادية آنذاك وخاصة السياسة النقدية فيما يتعلق بتحقيق استقرار الأسعار. مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم حيث ارتفع في عام ٢٠٠٨ إلى أن بلغت نسبته نحو ١٠.٥٪. وهنا قد قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة (الكوريدور)* للإيداع من ٨.٧٥٪ إلى ١١.٥٪ وللإقراض من ١٠.٧٥٪ إلى ١٣.٥٪ لليلة واحدة، واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية انكماشية برفع سعر الفائدة لامتناس السيولة من البنوك، ومن المفترض نتيجة لذلك أن تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض معدلات التضخم، خصوصًا مع استمرار ارتفاع قيمة الجنية المصري مقابل الدولار (سعر الصرف للجنية مقابل الدولار)، حيث بلغ في عام ٢٠٠٨ يونيو نحو ٥.٤٣ جنيه مقارنة بـ ٥.٦٤ جنيه في عام ٢٠٠٧، و٥.٧٧ جنيه في عام ٢٠٠٦. فقد أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى أن أصبح نحو ٥.٧٪ مقابل ٧.٢٪ في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ العام السابق للأزمة المالية (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٨)، مما أدى إلى ضرورة القيام بتخفيض سعر الفائدة كوسيلة لتخفيض تكلفة الاقتراض والتي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة الاستثمار. كما استخدم البنك المركزي أيضًا أداة سعر الفائدة من خلال

(*) الكوريدور" هو سعر العائد على الإيداع والإقراض (أسعار الفائدة) لليلة واحدة وهو نظام استحدثه البنك المركزي في ٢ من يونيو عام 2005 ويشمل هذا النظام تعيين سعرين للفائدة في ليلة واحدة في تعامل المركزي مع البنوك الأخرى أحدهما للإيداع وآخر للإقراض، ولجنة السياسة النقدية بالمركزي هي التي تحدد سعر الكوريدور.

تخفيض سعر الفائدة، ونتيجة تطبيق ذلك أدى إلى زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي وبذلك زادت السيولة لدى البنك المركزي مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم تدريجياً من ٢٠٪ إلى ١٠.٧٪ في نهاية عام ٢٠١٠ (أشرف صلاح الدين صالح، ٢٠٢٢).

المرحلة الثانية: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥

شهدت تلك المرحلة آثار الأزمة السياسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما أعقبها من عدم الاستقرار السياسي والأمني وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وحدث تراجع كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي وتأثر قطاع السياحة بشكل كبير، وقد اتسمت تلك المرحلة بالتراجع الشديد في معدلات النمو الاقتصادي حيث تحقق معدل نمو سالب (-٣.٨)، ولكن قدرات الاقتصاد المصري تمكن من تعويض تلك النتائج السلبية في نهاية ٢٠١١، حيث ارتفع معدل النمو إلى ٠.٣٠٪ واتساع عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، وكان من أسباب حدوث زيادة في التضخم نتيجة للتراجع المستمر لقيمة الجنية مقابل الدولار (تحرير سعر الصرف). حيث قام البنك المركزي بزيادة حجم المعروض النقدي لدى البنوك لمعالجة نقص العملة المحلية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٤٪ إلى ١٠٪ لتوفير السيولة للبنوك، ومنح الائتمان، وتسمى بذلك سياسة نقدية توسعية على العكس من المرحلة الأولى (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة).

المرحلة الثالثة: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٢

➤ **الموجة التضخمية الثالثة عام ٢٠١٦:** حيث شهدت تلك المرحلة الاستمرار في نقص المعروض النقدي وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وقد أدى ذلك إلى تدهور قيمة الجنية المصري مقابل الدولار، حيث ارتفع سعر الصرف للدولار من ٧.٦٣ جنية مصري إلى ٨.٨٨ جنية مصري مع وجود فجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم). ثم قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة للإيداع لتصل إلى ٧.٩٠٪ و ١٣.٦٠٪ للإقراض، فإن معدلات التضخم بلغت نحو ١٠.٠٩٪ في عام ٢٠١٦. ثم تم اتخاذ قرار بتعويم الجنية المصري وتخفيض الدعم على البترول ومنتجاته، مما أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الجنية بنحو ٥٠٪ وارتفاع سعر المنتجات البترولية إلى نحو ٤٥٪ وبلغ سعر الدولار مقابل الجنية المصري نحو ١٠.٠٢ جنية مصري مقابل ٨.٦٥ ثم ارتفع إلى نحو ١٧.٧ جنية عام ٢٠١٧ (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠١٦/٢٠١٧). ونتيجة تلك الموجة التضخمية قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها؛ رفع الفائدة للإيداع لتبلغ نحو ٧.٩٪ والإقراض ١٣.٦٠٪ عام ٢٠١٦. وكان الهدف الرئيس في تلك المرحلة هو ضبط منظومة أسعار الصرف التي تمثل إحدى أهم إجراءات عملية الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٦، وقد تحقق العديد من المكاسب في ظل الإصلاح الاقتصادي مثل القضاء على عمليات المتاجرة في العملات الأجنبية خارج القطاع المصرفي، وبالإضافة إلى خفض معدلات التضخم لأدنى مستوى والذي بلغ نحو ٢٨.١٧٪ في عام ٢٠١٧. أما في

عام ٢٠١٩ بدأ الاقتصاد المصري بمرحلة التعافي والتحول الحقيقي نحو النمو، حيث بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٩ نحو ٥.٦٪ مقارنة ٥.٣٪ في عام ٢٠١٨، حيث بلغ سعر الدولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٦.٧٧ جنيه (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠٢٠/٢٠١٩). وفي عام ٢٠٢٠ استمر التحسن في أداء الاقتصاد المصري استكمالاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ليلعب سعر الدولار نحو ١٥.٧٦ جنيه، ولكن حدوث أزمة فيروس كورونا مارس ٢٠٢٠ أدى إلى تدهور حاد وانتشار حالة من الركود العالمي والمصري (أشرف صلاح الدين صالح، ٢٠٢٢)، ثم تراجع سعر الدولار مقابل الجنية حيث أصبح ١٥.٦٤ جنية عام ٢٠٢١، ثم ارتفع سعر الدولار مقابل الجنية المصري حيث أصبح ١٩.١٦ جنية مقابل الدولار عام ٢٠٢٢.

➤ نلاحظ من الجدول (٣) تذبذب معدلات التضخم في مصر بين الانخفاض والارتفاع، حيث بدأ من ٢.٩٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى أن أصبح نحو ١٢.٧٤٪ عام ٢٠٠٤ ثم وبلغ ١٤.٤٠٪ عام ٢٠٠٩ ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى التخفيضات المتكررة في قيمة العملة وتزايد التعرض للصدمات الخارجية والتراجع عن السياسة الانكماشية والسماح بالتزايد لنسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغت ٩.٢٪ عام ٢٠٠٥ وإعادة هيكلة الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومة. ثم انخفضت إلى ١٣.٩٪ عام ٢٠١٠، وعمومًا خلال العقد الأول من الألفية الجديدة فإن أسباب التضخم يمكن إرجاعها إلى التضخم بسبب الطلب وتوقعات التضخم وصدمات جانب العرض والتي تمثلت في زيادة أسعار الغذاء واللحوم وأسعار البترول المحلي بسبب أزمة الغذاء العالمية وانتشار أنفلونزا الطيور، وبعد ذلك تراجعت معدلات التضخم بفعل الأحداث السياسية التي تعرضت لها مصر وثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما تبعها من كساد وركود ثم واصلت بعد ذلك معدلات التضخم ارتفاعها إلى أن بلغت ٢٩.٥٪ عام ٢٠١٧ بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ ثم انخفضت إلى ١٣.٨٧٪ عام ٢٠١٩ و٥.١٪ عام ٢٠٢٠ ومن أسباب انخفاض معدلات التضخم في مصر هي أدوات السياسة الاقتصادية المتبعة والتي قللت من حجم السيولة في السوق وانخفاض سعر الدولار وتحسن قيمة الجنية حتى عام ٢٠٢٠ (تقرير السياسة النقدية البنك المركزي، ٢٠٢٠)، ثم ارتفعت معدلات التضخم إلى أن أصبحت ٧.٢٥٪ عام ٢٠٢٢، وذلك بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

➤ كما نلاحظ في الجدول أيضًا تذبذب معدلات سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢ ما بين انخفاض وارتفاع، حيث بلغ نحو ٦.٣٪ عام ٢٠٠٣ ثم انخفض إلى ١.٥٥٪ عام ٢٠٠٤ قبل أن يرتفع إلى ٤.٩٪ عام ٢٠٠٦ ثم انخفض بعد ذلك حتى بلغ ٠.١٪ عام ٢٠٠٨ ثم حقق بعد ذلك قيم سالبة للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ثم ارتفع بعد ذلك وحقق قيمًا موجبة حتى عام ٢٠١٦ ثم تحول إلى قيم سالبة حيث بلغ نحو -٣.٩٪ عام ٢٠١٧، -٢.٦٪ عام ٢٠١٨ ثم تحول إلى قيم موجبة مرة أخرى عام ٢٠١٩ حيث سجل ٢.٢٪، ثم عاود الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي ليصبح ٤.٩٪ عام ٢٠٢٠، ثم انخفض ليلعب نحو ٤.٤٪، ٠.١٤٪ للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢ على التوالي. ومن الواضح أن أسباب هذا التذبذب ترجع إلى تحرير سعر الفائدة وتركه يتحدد طبقًا للطلب والعرض عليه

دون تدخل من السلطات النقدية إلا في ظروف معينة وفي أضيق الحدود، وترجع أسباب قيام البنك المركزي بخفض معدلات الفائدة حتى أصبحت قيم سالبة رغبة في تشجيع اتجاه الأفراد نحو الاستثمار بدلاً من الادخار ومن الأسباب أيضاً احتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدّات العرض (البنك المركزي، التقرير السنوي، ٢٠١٨، ٢٠٢٢، أعداد مختلفة). وتعد أسباب معدلات الفائدة الحقيقية في بعض السنوات هي ارتفاع معدلات التضخم ورغبة في تشجيع المدخرات وغيرها من الأسباب.

ونلاحظ من الجدول، أن سعر إعادة الخصم خلال فترة الدراسة ارتفع من ١٣.٥٣٪ إلى أن أصبح ١٨.١٨٪ عام ٢٠١٧، ثم تراجع إلى أن أصبح ١١.٧٥٪ عام ٢٠٢٢، وذلك للعديد من التغيرات السالفة الذكر. حيث بلغ أقصى سعر للخصم نحو ١٨.٣٢ عام ٢٠١٨، ويعزى ذلك إلى تحرير سعر الصرف وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، وأدنى سعر للخصم بلغ نحو ٨.٧٥٪ عام ٢٠٢١. كما بلغ المتوسط النسبي لسعر الخصم ١٢.٨٪ خلال فترة الدراسة، وهو سعر يكاد يكون شبه ثابت إلا باستثناء عدد قليل من السنوات خلال فترة الدراسة.

المحور الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج، وهي على النحو التالي:

١- أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال فترة البحث ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المستهلك، خصوصاً خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢٢ بأرقام من ١١٠ حتى بلغت ٣٦٣ عام ٢٠٢٢، وذلك نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها البلاد. كما يظهر ارتفاع معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلك خلال الفترة تتراوح فيما بين ٤.٥، و١١.٣٪، وباستثناء الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٢ وبمعدلات تضخم بلغت ١٨.٣، و٢٩.٥، و١٤.٤، و١٣.٩٪ على التوالي. وتعزى تلك الارتفاعات إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأيضاً إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، وتحرير سعر صرف الجنية المصري، وتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود في إطار إصلاح منظومة الدعم، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، وقد نتج عن تلك الإجراءات ارتفاع الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي للأسعار.

٢- كما أظهرت بيانات الرقم القياسي الضمني القيمة ١٠٠ عام ٢٠١٧ ثم زاد عن قيمة ١٠٠ خلال فترة الدراسة كلها وأخذ في الارتفاع الشديد اعتباراً من العام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ وبقيم بلغت ١٢١، و١٦٩ على التوالي. وهو ما يشير إلى ارتفاع الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

٣- نتيجة للتغيرات التي حصلت في حجم فائض الطلب الكلي خلال فترة الدراسة من تطبيق للسياسة الاقتصادية وخاصة السياسة المالية التوسعية خلال الفترة منذ ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ مما ساهم في ارتفاع نسبة الفجوة التضخمية

من ١١٤٪ عام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت نسبة الفجوة التضخمية إلى أن بلغت وبشكل مضاعف نحو ٢٥٢٪ عام ٢٠٠٨ نتيجة لتطبيق قانون البنوك المركزية عام ٢٠٠٣، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. ثم انخفض حجم فائض الطلب الكلي بشكل سلبي من -١.٦٩ ترليون جنية عام ٢٠٠٩ إلى أن بلغ نحو -٠.١٨٢ مليار جنية عام ٢٠١٦، كما تراجع نسبة الفجوة الانكماشية من -٦٠.٣٢٪ إلى أن أصبحت -٥.٧٧٪ عام ٢٠١٦، ويلاحظ وجود قيم سالبة وذلك يعني وجود الفجوة الانكماشية نتيجة حدوث فائض في الطلب الكلي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - بشكل أكبر - من حجم الإنفاق الوطني خلال تلك الفترة، وبالتالي حقق فائض طلب كلي سلبي مما ساهم بحدوث فجوة انكماشية وحدث تراجع في المستوى العام للأسعار على العكس من الفترة السابقة والتي حققت ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة حجم الأنفاق الوطني بشكل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. ثم عاود إلى حدوث الفجوة التضخمية مرة ثانية خلال المرحلة الثالثة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢ وارتفع نسبة الفجوة التضخمية من ١٢.٦٧ إلى أن أصبحت نحو ٨٠.٩٠٪ عام ٢٠٢٢. مما يدل ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدث الفجوة تسمى بالفجوة التضخمية، ولكنها على الرغم من شدة الفجوة التضخمية الحالية منذ عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٢ ولكنها تبدو أقل حدة من الفجوة التضخمية في بداية الدراسة. وذلك يعزى إلى اقتراب حجم الإنفاق الوطني بصورة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ولكن السبب الرئيس في ذلك هو تخطيط في إدارة السياسة الاقتصادية في مصر وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل غير مخطط.

٤- نتيجة للتغيرات التي حصلت في حجم الطلب والعرض على النقود مما ساهم في تراجع الفجوة التضخمية من ٦٣.٧ مليار جنية مصري عام ٢٠٠٤ إلى ٠.١٣ مليار جنية عام ٢٠١١، والذي بدأت خلاله الأحداث والاضطرابات الأمنية لثورة ٢٥ يناير في مصر، ثم ارتفعت الفجوة التضخمية وبلغت نحو ١٦٣.٧ مليار جنية في عام ٢٠١٢، ثم أصبحت نحو ١١٣٢.٥ مليار جنية عام ٢٠٢٢. وهنا يلاحظ وجود قيم موجبة لفائض عرض النقود تعني وجود فجوة تضخمية نتيجة التغير في عرض النقود والطلب عليها. أي الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ وبالتالي أدى إلى زيادة مستوى الأسعار.

٥- ونتيجة قياس الفجوة التضخمية من خلال فائض المعروض النقدي، أخذت نسبة فائض المعروض النقدي في الارتفاع والانخفاض من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٢، والتي سجلت نسبة فائض للمعروض النقدي بلغ نحو ٣.٢٪، ٢٦٪ على التوالي، وهو ما يشير إلى اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وهو ما يعني عدم وجود استقرار نقدي، وارتفاع مستوى الأسعار خلال الفترة.

٦- ونتيجة قياس الفجوة التضخمية من خلال الاستقرار النقدي، وبمقارنة معدل نمو الناتج الحقيقي مع معدل نمو عرض النقود نجد أن معامل الاستقرار النقدي (B) أخذ قيم موجبة لكل سنوات الدراسة، وهو ما يعني وجود

ضغوط تضخمية تدفع بالمستوى العام للأسعار للارتفاع المستمر الأمر الذي يعني أن الاقتصاد المصري يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي.

٧- لقد قامت الحكومة المصرية بتطبيق سياسات مالية انكماشية بهدف تخفيض الإنفاق حيث قامت بتخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي، وزيادة الإنفاق العام الاستثماري، حيث انخفض من ٣٦٩ مليار جنية في عام ٢٠١٧ إلى أن بلغ نحو ٣٠٨ عام ٢٠١٩، ثم عاود الارتفاع إلى أن أصبح ٣٣٦ مليار جنية عام ٢٠٢٠. على الرغم من هذا الانخفاض في حجم الإنفاق الاستهلاكي إلا أن المقابل له في الإنفاق الاستثماري كان على العكس تمامًا، حيث ارتفع الإنفاق الاستثماري من ٢٥٩ مليار جنية عام ٢٠١٧ إلى أن قفز بشكل كبير إلى أن بلغ نحو ٤٩٢ مليار جنية عام ٢٠١٩، ثم ظل الإنفاق الاستثماري مرتفعًا حيث بلغ ٥٣٤ مليار جنية عام ٢٠٢٠.

٨- كما اتسع حجم الدين العام في مصر وخاصة في ظل الأزمات منها الاقتصادية والسياسية المعاصرة، والتي يمر بها العالم، منها: انتشار وباء (كوفيد-١٩)، والحرب الروسية الأوكرانية، وقد جعلت هذه الأزمات صعوبة في عملية تقليص حجم الدين العام الذي يمثل أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري.

٩- ومن الواضح أن أسباب هذا التذبذب ترجع إلى تحرير سعر الفائدة وتركه يتحدد طبقًا للطلب والعرض عليه دون تدخل من السلطات النقدية إلا في ظروف معينة وفي أضيق الحدود، وترجع أسباب قيام البنك المركزي بخفض معدلات الفائدة حتى أصبحت قيم سالبة رغبة في تشجيع اتجاه الأفراد نحو الاستثمار بدلاً من الادخار ومن الأسباب أيضًا احتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض.

١٠- يتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية، بهدف خفض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب والعرض الكلي.

١١- ومن النتائج أن التضخم في مصر والفجوة التضخمية ليس تضخمًا نقديًا فحسب، وإنما هو تضخم يعود لأسباب هيكلية وضعف الجهاز الإنتاجي، وخارجيًا للتبعية الشديدة للاقتصاد القومي للاقتصاد العالمي مما عرضه لتقلبات الأسواق، وبالتالي نكون أيضًا أمام مشكلة التضخم المستورد. إن من خصائص الاقتصاد المصري الذي يعتمد بشكل أساسي على موارد ميزانية الدولة كمصدر للتمويل والإنفاق على التنمية الاقتصادية وأهدافها، في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، مما يجعل من السياسة المالية القناة الرئيسية التي تلجأ إليها الدولة في ضبط ومعالجة التضخم والضغوط التضخمية، وهذا مقارنة بأدوات السياسة النقدية.

ثانياً: توصيات الدراسة

وفيما يلي توصي الدراسة بالآتي:

١- العمل على رسم استراتيجية واضحة للسياسة المالية من خلال أدواتها، وذلك لزيادة حجم الإيرادات الضريبية لتخفيف عبء الدين، وتوجيه الإنفاق العام، والاقتراض العام إلى المشروعات الإنتاجية والاستثمارية حتى تتمكن

- الدولة من خلق القدرة التنافسية للصناعة المصرية مما يحقق زيادة في النقد الأجنبي، ويساهم في سد فجوة التمويل وتقليل الاعتماد على الاقتراض.
- ٢- ينبغي لإدارة السياسة النقدية من خلال أدواتها، تخفيض حجم السيولة من خلال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق أو الطلب الكلي، وتخفيض حجم (المعروض النقدي) لدى الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الطلب الكلي).
- ٣- إن الدور الفاعل للسياسات الاقتصادية في معالجة مشكلة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يكون ذا فاعلية إذا ما توفرت البيئة المناسبة لتطبيقها، فعدم توفر البيئة الاقتصادية الملائمة يجعل من الإصلاح والعلاج أمراً صعب المنال.
- ٤- العمل على ضرورة تطوير الهيكل الإنتاجي وخاصة - قطاع الصناعة التحويلية - لمواكبة التطورات التكنولوجية والابتكارات العلمية لضمان تلبية وتوفير الطلب في الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تخفيض حجم الواردات التي تمثل أحد أهم أسباب التضخم (المستورد)، والعمل على زيادة القدرة التنافسية لصادرات الجهاز الإنتاجي للصادرات عالية التكنولوجية مما يؤدي إلى زيادة حجم النقد الأجنبي ومن ثم تقليل ضغط المديونية الخارجية، وأيضاً ضرورة العمل على -تعميق التصنيع المحلي- من خلال استخدام الابتكار التكنولوجي في الصناعات التحويلية لتقليل معدل التضخم الناتج عن (تضخم التكاليف)، وبالتالي يحقق استقرار في المستوى العام للأسعار.
- ٥- ينبغي اتباع سياسة اقتصادية متكاملة تتضمن التنسيق فيما بين السياسات المالية والنقدية مع ربطها بسياسة جانب العرض -القدرة على إنتاج السلع والخدمات- لضبط التضخم واستهدافه مع الأخذ في الاعتبار الأثر المتوقع على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية سواء النقدية، والمالية، والتجارية بالإضافة لسياسات جانب العرض تلك السياسة المصممة للتأثير على قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال التنسيق بين السياسات على اعتبار أن كلاً منهم يكمل الآخر وليس بشكل مستقل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

١. إبراهيم العيسوي (٢٠٠٧): الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية.
٢. محمود أبو العيون (٢٠٢٠): النقود والسياسة النقدية مع إشارة خاصة للسياسة النقدية في أوقات الأزمات، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

٣. مجدي الشوربجي (٢٠١٣): آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر.
٤. نزار كاظم الخيكاني (٢٠١٥): حيدر يونس، السياسات: الإطار العام وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
- ب- المجالات العلمية:**
١. أبو عزوم عبد الرحيم، وآخرون (٢٠١٦): أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ندوة: الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي: التحديات والسياسات الإصلاحية المطلوبة، ليبيا، جامعة سبها.
٢. أحمد أبو الفتوح علي الناقبة (بدون سنة نشر): قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي: في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة.
٣. أحمد البهائي، السياسة النقدية في مصر بين التضخم وقياس الفجوة التضخمية، الحوار المتمدن - العدد: ٧٢٠٠، متاح على؛ <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=750934>
٤. أحمد محمد صالح (٢٠٠٦): دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
٥. أحمد محي الدين التلباني (٢٠٢٢): العلاقة بين سرعة دوران النقود وكل من التضخم والنمو الاقتصادي المصري" دراسة قياسية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد رقم ١٦، العدد ١٥.
٦. أحمد محي الدين محمد التلباني (٢٠٢٢): العلاقة بين سرعة دوران النقود وكل من التضخم والنمو الاقتصادي المصري، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ١٦، العدد ١٥.
٧. أدهم محمد السيد ، وآخرون (٢٠٢٢): التأثير غير المتماثل لصدمات سعر الفائدة على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL "دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني.
٨. أسماء أحمد توفيق النمر (٢٠٢٢): دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، القاهرة: المجلد رقم ١، العدد الثاني.
٩. أشرف صلاح الدين صالح (٢٠٢٢): تطور السياسة النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة.
١٠. إلهام إبراهيم هيبه (٢٠١٩): تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد ٢، المجلد رقم ٥٦.
١١. الشيماء حامد حجاج (٢٠٢٢): سياسات النقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد رقم ٢٣، العدد ٤.

١٢. حجازي الجزائر، وآخرون (٢٠٢٠): سياسات مكافحة التضخم وعلاج آثاره السلبية (مع التركيز على السياستين النقدية (المالية) دراسة تطبيقية على الحالة المصرية، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا رقم ٢٩٧، القاهرة.
١٣. حسين جواد كاظم (٢٠١٦): محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد ٣٠.
١٤. خالد علي العجيلي (٢٠١٨): دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، ليبيا.
١٥. رشا حسن محمد، وآخرون (٢٠٢٠): السياسة النقدية واستهداف معدل التضخم مع الإشارة لمصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد رقم ٣٤، العدد ٤.
١٦. رنا حسني، وآخرون (٢٠١٦): أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة "١٩٩١-٢٠١٣"، ألمانيا برلين، المركز الديمقراطي العربي.
١٧. زلاقي حنان، قدوري نور الدين (٢٠١٦): التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم- إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، (الجزائر، جامعة المسيلة، المجلد ٢، العدد ١.
١٨. صلاح محمد إبراهيم أحمد، وآخرون (٢٠٢٢): دراسة قياسية لتقييم دور أدوات السياسة المالية لمعالجة مشكلة التضخم السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد ٢٠، برلين، ألمانيا.
١٩. عبد المنعم السيد على (١٩٧٥): دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
٢٠. علي مكيد، علاء الدين عشيظ (٢٠١٧): أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان ٧٨-٧٩.
٢١. محمد ديمي، أمال تبارني (٢٠٢٠): واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رقم ٣، العدد ١، الجزائر.
٢٢. مريم وليم برسوم (٢٠٢٢): دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٣، العدد ٣.
٢٣. منال جابر مرسي (٢٠٢٠): أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثامن.
٢٤. موسى بوشنب، حسين قاصب (٢٠٢٢): فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم. دراسة حالة الاقتصاد الجزائري الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، العدد ٢، مجلد ٢٥.
٢٥. نسيم حسن أبو جامع (٢٠٢٠): أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠١٧) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، العدد ٢١، مجلد ٢.

٢٦. وفاء سعد إبراهيم (٢٠٢٣): تأثير رؤية مصر ٢٠٣٠ على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد رقم ٢٤، العدد الثاني.
٢٧. ياسر محمود أحمد (٢٠٢٣): دور السياسة الضريبية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في مصر " بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد ٧.

ت-التقارير السنوية:

١. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة. (٢٠٢٢-٢٠٠٣)
٢. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة. (٢٠٢٢-٢٠٠٣)
٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير المتابعة السنوي، أعداد مختلفة. (٢٠٢٢-٢٠٠٣)

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abdu, Mohammed Ibrahim (2022): Analyzing the Relationship Between Fiscal Deficit and Inflation: The Case of Egypt, Scientific Journal for Economic & Commerce, University Cairo, Egypt.
2. Dekkiche, Djamel Dekkiche (2022): The Effect of Money Supply on the Inflation Rate in Egypt: The VECM Approach, Economics and Business, Relizane University, Relizane, Algeria.
3. Hjelm Göran and Stockhammar, Pär (2016): Short Run Effects of Fiscal Policy on GDP and Employment: Swedish Evidence, Working Paper No. 147, National Institute of Economic Research. Sweden.
4. Ireland, Peter (2014): The Classical Theory of Inflation and Its Uses Today, (New York, Boston College).
5. Lindh, Agnes (2022): Fiscal policy and its Impact on Inflation a Quantitative Study on Sweden's Economy During the Covid-19 Pandemic, Master thesis in Economics, UMEA University, Sweden.
6. Mithani, D. M. (1998): Modern Public Finance: Theory and Practice, Himalaya Publishing House, Delhi.
7. Musa, Yakubu, K. Barfour (2013): Effect of Monetary-Fiscal Policies Interaction on Price and Output Growth in Nigeria, CBN Journal of Applied Statistics, Usman Danfodiyo University, Sokoto, Vol. 4 No.1. Nigeria.
8. Nâbo, Axel & Wahlgren, Oscar (2021): The Impact of Fiscal Policy on Inflation, thesis: Economics, Jönköping International Business School.
9. Omar, Nadeen and Yousri, Dina (2023): Investigating the Effects of Monetary Policy Shocks on Growth and Inflation in Egypt: Asymmetry and the Long-term Impact, Working Paper No. 1627, Giza, Economic research forum, Egypt.
10. Pandey, Amrendra and Shettigar, Jagdish (2018): Impact of Fiscal Policy Initiatives on Inflation in India, Birla Institute of Management Technology, Greater Noida, India,
11. Rutayisire, Musoni (2015): Threshold Effects between Inflation and Economic Growth: Evidence from Rwanda, AERC Research Paper No. 293, Nairobi, African Economic Research Consortiums, Kenya

12. Ruzima, Martin, P. Veerachamy (2015): A Study on Determinants of Inflation in Rwanda from 1970-2013, Journal of Management and Development Studies, Animalia University, Institute of Policy Analysis and Research (IPAR), Rwanda.
13. S, Tito Belchior. Moreira (2021): CEPAL Review N° 135, Catholic University of Brasilia, Brazil.
14. Surjaningsih, Ndari (2022): The effect of fiscal policy on output and inflation, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Indonesia, Bank Indonesia Vol. 14: No. 4, Article 4.
15. Surjaningsih, Ndari (2022): The effect of fiscal policy on output and inflation, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Indonesia, Bank Indonesia Vol. 14: No. 4, Article 4.
16. Zuzana, Jaroslav Šálka, and others (2015): Economic policy, Technical University of Zvolen.